

شرح المنظومة البيقونية

كتبه:

أبو الحارث محمد بن إبراهيم خراج السلفي الجزائري

قدم له

فضيلة الشيخ المحدث يحيى بن علي الحجوري

حفظه الله تعالى

تقديم الشيخ المحدث يحيى بن علي الحجوري حفظه الله

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره, وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا

شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

أما بعد

فقد اطلعت على شرح أخينا أبي الحارث محمد بن إبراهيم الجزائري

حفظه الله على المنظومة البيقونية, فرأيت قد شرحها بفهم وخبرة

وأتى فيها بنقولات من الشروح السابقة مفيدة, وهذا من ثمار مثابرتي

في الدروس, وجدته في طلب العلم النافع, نسأل الله عز وجل أن يزيدنا

وإياه من فضله

يحيى بن علي الحجوري

محرم 1424هـ

مقدمات في علم الحديث

تعريف علم الحديث

قال الشيخ عز الدين بن جماعة: (علم الحديث علم بقوانين يُعرف بها

أحوال السند والمتن

موضوع علم الحديث

السند والمتن

غاية علم الحديث

معرفة الصحيح من غيره

السند أو (الإسناد): هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن

المتن: هو ما انتهى إليه السند من كلام

مثال السند والمتن

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: [حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ
قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ
بْنُ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ
بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ
هُجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ]

[1.]

- سند الحديث هو من قول الإمام البخاري (حدثنا الحميدي) إلى

قوله (سمعت رسول الله (يقول).

- متن الحديث هو من قول النبي ((إنما الأعمال بالنيات) إلى قوله (

فهجرته إلى ما هاجر إليه).

- رواية الحديث هم: الحميدي عبدالله بن الزبير, سفيان, يحيى بن

سعيد الأنصاري, محمد بن إبراهيم التيمي, علقمة بن وقاص الليثي,

عمر بن الخطاب (.

- صحابي الحديث: عمر بن الخطاب (.

- مُصَنَّفُ الْحَدِيث (أَيُّ الَّذِي أَخْرَجَ الْحَدِيث): الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ.

- مَا مَعْنَى (الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ فَلَان)؟

الْجَوَابُ: مَعْنَى (الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ فَلَان) أَيُّ رَوَاهُ بِالسَّنَدِ.

- الْحَدِيثُ: هُوَ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ (مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ) (سَكُوتٍ عَنْ فِعْلٍ حَدَثَ أَمَامَهُ) أَوْ صِفَةٍ (خُلُقِيَّةٍ أَوْ خُلُقِيَّةٍ).

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْقَوْلِيِّ: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (يَقُولُ :) إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مِمَّا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ).

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْفِعْلِيِّ: عَنْ حَزِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُورُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ) .

مِثَالُ الْحَدِيثِ التَّقْرِيرِيِّ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (قَالَ) أَهْدَتْ خَالَتِي أُمَّ خُقَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (سَمِيًّا وَأَقِطًا وَأَضْبًا، فَأَكَلَ مِنَ السَّمْنِ وَالْأَقِطِ وَتَرَكَ الصَّبَّ تَقْدُّرًا، وَأَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ (وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا وَأَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ (" .

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْوَصْفِيِّ (صِفَةُ خُلُقِيَّةٍ): عَنْ الْبَرَاءِ (قَالَ:) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا وَأَحْسَنَهُ خُلُقًا لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْذَاهِبِ وَلَا بِالْقَصِيرِ).

مِثَالُ الْحَدِيثِ الْوَصْفِيِّ (صِفَةُ خُلُقِيَّةٍ): عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (قَالَ:) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا ؛) وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ: (خَدَمْتُ النَّبِيَّ (تِسْعَ سِنِينَ فَمَا أَعْلَمُهُ قَالَ لِي قَطٌّ: لِمَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ وَلَا غَابَ عَلَيَّ شَيْئًا قَطٌّ).

مَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ وَالْخَبَرِ؟

- الْحَدِيثُ: يَخْتَصُّ بِمَا أَضِيفَ لِلرَّسُولِ (.

- الْأَثَرُ: يَخْتَصُّ بِمَا أَضِيفَ إِلَى مَنْ دُونِ الرَّسُولِ (مِنْ الصَّحَابَةِ أَوْ

التَّابِعِينَ أَوْ مِنْ بَعْدِهِمْ. وَقَدْ يُطْلَقُ الْأَثَرُ عَلَى مَا أَضِيفَ لِلرَّسُولِ (بِالتَّقْيِيدِ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ:) وَفِي الْأَثَرِ عَنِ النَّبِيِّ (...) أَمَّا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَهُوَ مَا أَضِيفَ إِلَى الصَّحَابِيِّ فَمِنْ دُونِهِ.

مِثَالُ الْأَثَرِ: قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُبْتَدِعِ: (صَلِّ وَعَلَيْهِ بِدَعْوَتِهِ).

- الْخَبَرُ: يَعْمُ الْحَدِيثَ وَالْأَثَرَ.

- يَنْقَسِمُ الْحَدِيثُ بِاعْتِبَارِ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ إِلَى: صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ.

الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى

وَدِيِّ مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةُ

أَوَّلِهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ

بِرَوَاهِهِ عَدْلٌ ضَائِعٌ عَنْ مِثْلِهِ

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طَرَفًا وَعَدَتْ

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرُ

وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ

وَالْمُسْتَدُّ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مَنْ

وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ

مُسْلَسَلٌ قُلُّ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى

كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ
مُعْتَمِدِينَ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ
وَكُلُّ مَا قُلْتُ رَجَالُهُ عِلَّا
وَمَا أَصَفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ
وَمُرْسَلٍ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ
وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
الْأَوَّلُ الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
وَالثَّانِ لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ
وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا
إِبْدَالُ رَأَوْ مَا بَرَأَوْ قِسْمُ
وَالْقَرْدُ مَا قَبِذَتْهُ بِثِقَةٍ
وَمَا بَعْلَةٌ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا
وَدُوٌّ اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَثْنٍ
وَالْمُذَرَّجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ
وَمَا رَوَى كُلُّ قَرْنٍ عَنْ أَحَدِهِ
مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ
مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطْ
وَالْمُنْكَرُ الْقَرْدُ بِهِ رَأَوْ عَدَا
مَنْرُكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْقَرَدُ

وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ
مُحَمَّدٌ خَيْرُ نَبِيِّ أَرْسَلَا
وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَخَدَهُ
إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَتَشَدَّ أَوْ يُعَلَّ
مُعْتَمِدٌ فِي صَبْطِهِ وَثِقَلِهِ
رَجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرَ
وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ
رَأَوِيهِ حَتَّى الْمُضْطَلَقِ وَلَمْ يَبَيِّنْ
إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَلَقِ فَالْمُتَّصِلُ
مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهِ أَتْبَانِي الْفَتَى
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا
مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةَ
وَمُبْنَهُمْ مَا فِيهِ رَأَوْ لَمْ يُسَمَّ
وَصِدَّةٌ ذَاكَ الَّذِي قَدْ تَرَلَا
قَوْلٌ وَفِعْلٌ فَهُوَ مَوْقُفٌ رُكْنٌ
وَقُلُّ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَأَوْ فَقَطْ
إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ
وَمَا أَتَى مُدْلِسًا نَوْعَانِ
يَنْقُلُ عَنْ قَوْفِهِ بَعْنٌ وَأَنْ

أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرَفُ
 فَالِشَّادُ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا
 وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَنْ قِسْمُ
 أَوْ جَمْعُ أَوْ قَصْرٌ عَلَى رَوَايَةٍ
 مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا
 مُضْطَرَبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ
 مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرِّوَاةِ اتَّصَلَتْ
 مُدْبِجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتِجْهُ
 وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ
 وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشِ الْعَلَطُ
 تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا
 وَأَجْمَعُوا لِصَعْفِهِ فَهُوَ كَرْدُ
 عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ
 سَمِّيَتْهَا مَنْطُومَةٌ الْبَيْقُونِي
 أَبْيَانُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ
 الْمَنْطُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ وَشَرَحَهَا
 قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:
 أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى
 وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةُ
 مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا
 وَكُلِّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ
 - معنى البيتين:-

(أبدأ) منظومتي (بالحمد) لله تعالى (مصلياً) أي حال كوني مصلياً
 (على محمد خير نبي أرسلنا) لعموم الخلق (وذي) اسم الإشارة (من)
 أقسام الحديث عدة) أي: عدد ليس بالكثير (وكل واحد) من هذه
 الأقسام (أتى) أي: يأتي في النظم (وحده) أي مع تعريفه.
 قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:
 أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ
 بِرُؤْيِهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ
 إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَلَّ
 مُعْتَمَدٌ فِي صَبْطِهِ وَتَقْلِهِ
 - معنى البيتين:-

(أولها) أي: من الأقسام (الصحيح) لذاته، أما الصحيح لغيره فهو
 الحسن لذاته إذا رُوي من طريق أخرى مثله أو أقوى منه فسمي
 صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند وإنما جاءت من
 انضمام غيره له (وهو) أي: الحديث الصحيح لذاته (ما) أي: متن
 الحديث الذي (اتصل إسنادُه) أي: إسناد ذلك المتن، والاتصال هو
 سماع كل راوٍ من الراوي الذي يليه أي من شيخه (ولم يشد أو يعل)
 أي: ولا يكون الحديث شاذاً ولا مُعَلَّاً وسيأتي - إن شاء الله - ما هو
 الشذوذ وما هي العلة القادرة في صحة الحديث (يرويُه عدل) أي:
 يروي هذا الحديث راوٍ متصف بالعدالة وسيأتي - إن شاء الله - ما هو
 العدل (ضابط) أي: وكذلك لا بد أن يكون هذا الراوي متصفاً بالضبط
 وسيأتي - إن شاء الله - ما هو الضبط (عن مثله) أي: يروي هذا

الحديث عدلٌ ضابطٌ عن عدلٍ ضابطٍ من أول السند إلى منتهاه (معتمد في ضبطه ونقله) أي: هذا الراوي الضابط مُعْتَمَدٌ في ضبطه من صدره لما يمليه ونقله من كتابه لما يرويه.

- تعريف الصحيح (لذاته): هو الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

- ويُعلم من هذا التعريف أن شروط الصحة أربعة:

1- اتصال السند: وهو سماع كل راوٍ من الراوي الذي يليه.

2- أن يكون رواة الحديث من العدول الضابطين؛

العدل هو: كل مسلم بالغ عاقل سليم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

* خرج بهذا التعريف مجهول العين ومجهول الحال والمبهم.

تعريف مجهول الحال والعين والمبهم:

- مجهول العين: هو من لم يرو عنه إلا واحد ولم يعدله ولم يجزّحه معتبر.

- مجهول الحال: هو من لم يرو عنه إلا اثنان فصاعداً ولم يعدله ولم يجزّحه معتبر. (ويشترط أن يكون الاثنان عدلين كما ذكر ذلك الزيلعي في (نصب الراية)).

- المبهم: هو الراوي الذي لم يُسمَّ. مثال: عن رجل.

فائدة: المستور هو مجهول الحال (كما ذكر الحافظ ابن حجر في (التُّزْهَة))

- مراد قوله (المعتبر) في التعريف: إمام معتدل في الجرح والتعديل.

- فأخرج بقوله (معتبر): المتشدد إذا جرح والمتساهل إذا عدل.

- مثال المعتدل: أحمد بن حنبل.

- مثال المتشدد: أبو حاتم الرازي.

- مثال المتساهل: ابن حبان.

* خرج بقوله (مسلم): الكافر.

* خرج بقوله (بالغ): غير المميز أو غير البالغ - على نزاع.

* خرج بقوله (سليم من أسباب الفسق): غير السليم من أسباب الفسق.

والفسق نوعان: 1- ...بشبهة؛ مثل الخوارج والشيعة والمرجئة... (وفي روايتهم تفصيل).

2- بشهوة؛ مثل شرب الخمر والزنا والسرقة...

المبتدع: للعلماء فيه مذاهب:

- منهم من يقول: يُرد حديث الداعية ويقبل حديث غير الداعية.

- ومنهم من يقول: يُرد حديث من روى من يشدُّ بدعته سواء كان داعية أو غير داعية.

- منهم من يرى رده مطلقاً.

- منهم من يرى قبوله مطلقاً.

* خرج بقوله (وخوارم المروءة): غير السليم من أسباب خوارم المروءة.

والمروءة هي: اجتناب ما يُذم بالعرف؛ وهي تختلف باختلاف الزمان والمكان.

تنبيه: الصحابة كلهم عدول.

* الضبط ينقسم إلى قسمين:

- ضبط الصدر: وهو أن يحفظ الراوي ما سمعه حفظاً يمكنه من استحضاره متى شاء.

- ضبط الكتاب: وهو أن يصون كتابه الذي كتب، منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه ولا يدفعه إلى من لا يصونه ويمكن أن يغير فيه أو يبذل.

* خرج بقوله (الضبط): شديد التخليط، المغفل، الضعيف، صاحب الأوهام، من قيل فيه صدوق أو نحو ذلك من ألفاظ رجال الحديث الحسن.

3- عدم الشذوذ: وهو (أي: الشذوذ) رواية الراوي المقبول مخالفاً هو أولى منه عدداً أو توثيقاً.

مثال الشذوذ في المتن والإسناد:

مثال (1) في مخالفة الضابط لمن هو أ ضبط منه في المتن: ما أخرجه أبوداود في (السنن) (2337) من طريق: همام بن يحيى، قال: حدثنا قتادة، عن الحسن، عن سُمرة، عن رسول الله (، قال: (كُلُّ غلام رهينةٌ بعقيقته، تذبح عنه يوم السابع، ويحلق رأسه ويُذمى).

قال أبو داود: (خولف همام في هذا الكلام، وهو وهَمٌ من همام، وإنما قالوا: (يُسَمَّى) فقال همام: (يُذمى)، وليس يُؤخذ بهذا). قلت: همام وإن كان من أصحاب قتادة، إلا أنه ليس من الطبقة الأولى من أصحابه، وهو صاحب أوهام فيما يرويه عنه، وإن كان ثقة، وقد خالف الأكثر والأضبط ممن روى هذا الحديث على الصواب، فقالوا: (يُسَمَّى)، منهم سعيد بن أبي عروبة، وهو من أثبت أصحاب قتادة، وأبان بن يزيد العطار، فرواية همام بهذا اللفظ شاذة، والأصح رواية الجماعة.

مثال (2) في مخالفة الضابط لمن هو أ ضبط منه في الإسناد: ما أخرجه الإمام أحمد (5/382 و402)، والبخاري (1/52)، ومسلم (1/228)، وأبو عوانة (1/198)، وأبو داود (23) والترمذي (13)، والنسائي (1/19 و25)، وابن ماجه (305) من طرق: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة بن اليمان: أن النبي (أتى سباطة قوم فبال عليها قائماً، فأتيته بوضوء، فذهبت لأتأخر عنه، فدعاني حتى كنت عند عقبيه، فتوضأ ومسح على خفيه.

قلت: وقد روى هذا الحديث عن الأعمش على هذا الوجه جماعة منهم:

ابن عينة، ووكيع، وشعبة، وأبو عوانة، وعيسى بن يونس، وأبو معاوية، ويحيى بن عيسى الرملي، وجريد بن حازم، وخالفهم أبوبكر بن عياش - وهو ثقة له أخطاء - فرواه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة به.

قال الحافظ أبو زرعة الرازي: (أخطأ أبوبكر بن عياش في هذا الحديث، الصحيح من حديث الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة به).

عدم العلة القاذحة الخفية: وهي سبب يقدر في صحة حديث ظاهره 4-
الصحة والخلو منها، ولا تظهر إلا للمتبحر في هذا العلم الشريف
خرج بقوله (القاذحة): غير القاذحة وهي (أي العلة غير القاذحة) إذا *
وجدت في الحديث علة قاذحة ثم أزيلت وسلم الحديث من العلة، كإبدال
ثقة بثقة وكذلك كعننة المدلس الذي تضر عنعنته ثم جاء من طريق
...تنتهي إلى ذلك المدلس وفيها تصريحه بالسماع
خرج بقوله (الخفية): الظاهرة وهي (أي: العلة الظاهرة): أنواع *
الانقطاع إلا الإرسال الخفي، عدم العدالة، انخرام الضبط
تنبيه: العلة القاذحة تعرف بجمع طرق الحديث
.خرج بقوله (عاقلة): المجنون *

ملاحظات

لماذا لا نقول في تعريف الصحيح: هو الحديث الذي اتصل بسنده بنقل -
الثقة عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً؟ الجواب: كلمة
(العدل الضابط) لا بد منها لأن تعريف الثقة عند العلماء مختلف فيه:
بعضهم يرى أن الثقة هو الذي لم يُخرَجَ وبعضهم يرى أن الثقة هو الذي
...صح سماعه من شيخه وإن كان سيء الحفظ أو كان مُعَفَّلاً
إذا قيل لك: الشذوذ من جملة العلة القاذحة الخفية فلا حاجة إلى -
إفراجه بالتعريف بقيد مستقل، وإلا لزمنا أن نقول في التعريف: ولا
يكون مضطرباً ولا مدرجاً ولا كذا ولا كذا... فالاضطراب والإدراج والشذوذ
من جملة العلة القاذحة الخفية: فلماذا خصوا نوع الشذوذ من جملة
الأحاديث المعلة وذكره في تعريف الحديث الصحيح؟
الجواب: لأن الفقهاء والأصوليين لا يَعدُّون مخالفة المقبول لمن هو أولى
منه عدداً أو توثيقاً علة قاذحة، خلافاً للمحدثين. لهذا جعل المحدثون عدم
الشذوذ قيداً مستقلاً في تعريف الحديث الصحيح

- لماذا لا نقول في تعريف الصحيح: هو الحديث الذي اتصل بسنده
بنقل العدل الضابط عن مثله إلى النبي (ولا يكون شاذاً ولا معللاً؟
الجواب: لأن هذا التعريف ليس خاصاً بالمرفوع بل هو للمرفوع
وللموقوف وللمقطوع.

- هل هناك فرق بين قولهم في تعريف الصحيح: (من غير شذوذ ولا
علة) و قولهم (ولا يكون شاذاً ولا معللاً)؟ الجواب: لا شك أن
قولهم: (ولا يكون معللاً) أدق من قولهم (ولا علة) لأن العلة كلمة
عامة تدخل فيها القاذحة وغير القاذحة والظاهرة والخفية، فعلى
هذا احتاج من يقول بالقول الأول إلى قولهم: (ولا علة قاذحة
خفية) ولم يحتج لذلك من قال بالقول الثاني - أي: (ولا يكون معللاً)
- لأن الحديث لا يكون معللاً إلا بوجود علة قاذحة خفية فيه، ولو لم
تكن قاذحة خفية لَمَا صح تسميته بالمعلل.

- هل الأصل في الحديث عدم العلة حتى تثبت العلة أم أنه لا بد أن
نتأكد من عدم وجود العلة؟ الجواب: الثاني هو الصواب وهو الذي
رجحه الحافظ ابن حجر رحمه الله في (النكت) (1/484)، والسخاوي
رحمه الله في (فتح المغيث) (18/1-19) فلا بد أن نتأكد من عدم
وجود العلة حتى نحكم على الحديث بأنه صحيح.

- أول من اعتنى بجمع الحديث النبوي الشريف: الإمام محمد بن
مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري.

- أول من اعتنى بجمع الحديث الصحيح النبوي الشريف: الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ثم تلاه تلميذه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري.

- كيف قُبلت رواية المبتدعة مع أن هذا يُنافي العدالة التي هي شرط في صحة الحديث ؟ الجواب: لو رُدد حديث هؤلاء لذهبت جملة من الأحاديث النبوية وهذه مفسدة بيّنة. قال الحافظ الذهبي رحمه الله (في الميزان) (1/118) عند ترجمة أبان بن تغلب (الكوفي:)شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته).

- بعض ألفاظ التعديل الدالة على رجال الصحيح: أوثق الناس، أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ، ثقة ثقة، ثقة، عدل ضابط، مستقيم الحديث...

- متى تشترط العدالة: هل في أثناء التحمل أو في الأداء؟ الجواب: تشترط العدالة في الأداء لأن الراوي قد يكون حال التحمل كافراً كتابياً أو وثنياً مثل أبي سفيان حين كان بأرض الروم وجاء كتابُ النبي (إلى هرقل عظيم الروم فأرسل إليه هرقل وسأله أسئلة يُعرف بها صدق النبي (القصة في "صحيح البخاري")، كان ذلك حال كفره، وحدث بها حال إسلامه فقُبلت. ولو أن رجلاً كان مسلماً وسمع أشياء ثم ارتد وحدث بها لا تقبل منه. إذن تُشترط العدالة في حال الأداء لا في حال التحمل لأن الرجل وإن كان كافراً فاجراً قبل إسلامه فإن إسلامه يمنعه أن يكذب على رسول الله (وأن يحكي شيئاً ما رآه ولا سمعه.

- هل يلزم من صحة السند أو ضعفه صحة المتن أو ضعفه؟ الجواب: لا يلزم ذلك، لأن السند قد يكون ضعيفاً لكن المتن ورد من طرق أخرى صحيحة أو حسنة أو ضعيفة ضعفاً يجبر فيتقوى بها الحديث، وقد يكون السند صحيحاً لكن المتن شاذ أو معلل (1).

- مثال الصحيح من الحديث: ما أخرجه البخاري في "صحيحه": قال حَدَّثَنَا مُسَيْدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَالْجُبْنِ وَالْهَرَمِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) فقد استوفى هذا الحديث شروط الصحة:

1- اتصال السند من أوله إلى آخره: فأنس بن مالك صحابي سمع النبي (، وسليمان بن طرخان - والد المعتمر - قد صرح بالسماع من أنس ومثله المعتمر قد صرح بالسماع من أبيه وكذلك مسدد قد صرح بالسماع من معتمر وكذلك البخاري رحمه الله قد صرح بسماع هذا الحديث من مسدد.

2- توفر العدالة والضبط في رواية السند من الصحابي أنس بن مالك (إلى مخرّج الحديث: الإمام البخاري رحمه الله.

* فأنس بن مالك (صحابي، وكل الصحابة عدول رضي الله عنهم.

* وسليمان بن طرخان - والد المعتمر -: ثقة عابد.

* معتمر: ثقة.

* مسدد: ثقة حافظ.

* البخاري: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث.

3- وكذلك هذا الحديث غير شاذ.

4- ولا هو مغلل.

فاستوفى بذلك شروط الصحة، ولذلك أخرجه البخاري في "صحيحه".

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرْقاً وَعَدَتْ

رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

- معنى البيت: (والحسن) أي تعريفه هو: الحديث (المعروف طُرْقاً) يعني المعروفة طُرْقه (وَعَدَتْ) أي: صارت (رجالاً) أي: رجال الحسن (لا كالصحيح اشتهرت) يعني أن رجاله أخف من رجال الصحيح في الضبط.

- استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم فقال:

وَالْحَسَنُ الْخَفِيفُ ضَبْطاً إِذْ عَدَتْ

رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

- يختلف الحسن عن الصحيح بأن رجاله ليسوا كرجال الحديث الصحيح، والمراد أنهم ليسوا كرجال الحديث الصحيح في الضبط. لهذا قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (إن الفرق بين الحديث الصحيح والحسن فرق واحد وهو: بدل أن تقول في الصحيح تام الضبط قُلْ في الحسن: خفيف الضبط وإلا فبقية الشروط الموجودة في الصحيح موجودة في الحسن) فعلى هذا تعريف الحسن (لذاته) هو: الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي خَفَّ ضَبْطُهُ عن مثله أو مَنْ هو أرفع منه إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً (هذا تعريف الحافظ ابن حجر للحديث الحسن لذاته).

- بعض ألفاظ التعديل الدالة على رجال الحديث الحسن: صدوق، لا

بأس به، مأمون، ثقة إن شاء الله...

- مثال الحديث الحسن:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ﷺ) (أَكْثَرُوا مِن شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ وَلَقِّنُوا مَوْتَكُمْ) هذا الحديث حسن لأن في إسناده ضَمَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: قال عنه أبوحاتم: صدوق مُتَعَبِّدٌ؛ وقال عنه النسائي: لا بأس به؛ وقال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق وربما أخطأ.

- تعريف الحديث الصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا رُوِيَ من طريق أخرى مثله أو أقوى منه؛ وسُمِّيَ صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند وإنما جاءت من انضمام غيره إليه.

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَكُلُّ مَا عَنِ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرٌ

فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَاماً كَثُرَ

- معنى البيت: (وكل ما عن رتبة الحسن) والصحة من باب أولى: أي وكل حديث (قصر) وانحط عن رتبهما (فهو) الحديث (الضعيف) (وهو) أي: الحديث الضعيف (أقساماً كثر): أقسام كثيرة. - تعريف الحديث الضعيف: هو الذي لم يجمع صفات القبول بفقد شرط من شروطه.

- قولنا "صفات القبول" أولى من قول بعضهم "صفات الحسن" لأن قولنا "صفات القبول" يشمل صفات الحسن وصفات الصحيح، أما قول بعضهم "صفات الحسن" فلا يشمل إلا صفات الحسن؛ والحديث قد يكون صحيحاً وهو لم يجمع صفات الحسن لأن ضبط الراوي تام خلافاً لضبط راوي الحديث الحسن فإن ضبطه خفيف، ومن شروط الحديث الحسن أن يكون الراوي خفيف الضبط.

- سبق ذكر صفات القبول وهي: الاتصال، عدل وضبط الراوي (التام أو الخفيف)، عدم الشذوذ، عدم العلة القاذرة الخفية.

- ويمكن تقسيم الحديث الضعيف بحسب درجة ضعفه إلى قسمين:

1- ما كان ضعفه محتملاً غير شديد بحيث إذا عضده مثيله انجبر الضعف وارتقى إلى ما يسمى الحسن لغيره.

2- ما كان ضعفه شديداً غير خفيف بحيث إذا عضده مثيله لم ينجبر الضعف ولم يرتقى إلى ما يسمى الحسن لغيره.

- مثال الحديث الضعيف: ما أخرجه الخطيب البغدادي في (اقتضاء العلم العمل) من طريق أبي داود النخعي، حدثنا علي بن عبيدالله العطفاني عن سليك قال: سمعت النبي (يقول:) إذا عَلِمَ العالم ولم يعمل كان كالمصباح يضيء للناس، ويحرق نفسه. في هذا الإسناد أبو داود النخعي واسمه سليمان بن عمرو؛ قال الإمام أحمد: (كان يضع الحديث) وقال ابن معين: (كان أكذب الناس) وقال مرة: (معروف بوضع الحديث)؛ فالحديث موضوع والموضوع قسم من أقسام الحديث الضعيف.

- لا يجوز نقل الضعيف أو التحدث به إلا مبيناً ضعفه لأن الذي ينقل الحديث الضعيف بدون أن يبين ضعفه فهو أحد الكاذبين على رسول الله (لقول النبي (:) من حَدَّثَ عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) (قال الإمام النووي في شرح هذا لأحد: كيف لا يكون كاذباً وهو يخبر بما لم يكن). إذن لا يجوز رواية الضعيف إلا بشرط واحد وهو أن يبين ضعفه فنقول مثلاً: رُوي عن النبي (كذا وهو ضعيف.

- واستثنى بعض العلماء الأحاديث التي تروى في الترغيب والترهيب، فأجازوا رواية الضعيف بأربعة شروط:

1- أن يكون الحديث في الترغيب والترهيب.

2- أن لا يكون الضعف شديداً، فإن كان شديداً فلا تجوز روايته ولو كان في الترغيب والترهيب.

3- أن يكون له أصل ثابت؛ مثاله: لو جاءنا حديث يرغب في بر الوالدين وحديث آخر يرغب في صلاة الجماعة وآخر يرغب في قراءة القرآن وكلها أحاديث ضعيفة، ولكن قد ورد في بر الوالدين أصل ثابت وكذلك في صلاة الجماعة وقراءة القرآن.

4- أن لا يعتقد أن النبي (قاله لأنه لا يجوز أن تعتقد أن النبي (قال حديثاً إلا إذا صح عنه.

- قال الناظم - رحمه الله -:

وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ

وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ

- معنى البيت: (وما أضيف) أي: الحديث الذي أضافه صحابي أو تابعي أو مَنْ بعدهما (للنبي) (قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً، اتصل سنده أم لا: هو (المرفوع) فدخل المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، وخرج الموقوف والمقطوع، وسُمِّي بذلك لارتفاع رتبته بإضافته للنبي).

(وما) أي المتن الذي أضيف (لتابع) وكذا مَنْ دونه (هو المقطوع).
- تعريف المرفوع: ما أضيف للنبي (من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة).

- أمثلة المرفوع القولي والفعلية والتقريرية والوصفية كأمثلة الحديث القولي والفعلية والتقريرية والوصفية (ص3).

- لم يُشترط في الحديث المرفوع الاتصال.

- حكم المرفوع: المرفوع قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.
- المرفوع ينقسم إلى قسمين:

1- المرفوع لفظاً وهو: الذي صرح الصحابي أو الراوي بأن الرسول (قاله أو فعله أو أقره. (ولم يقل: أو وُصِفَ به؛ لأن ذكر الأوصاف ملازمة لذكر الموصوف).

2- المرفوع حكماً وهو: الذي لم يُصرَّح الصحابي بأن الرسول (قاله أو فعله أو أقره ولكنه لا يمكن أن يكون من قول الصحابي أو فعله أو إقراره، وهو أنواع:

1- منه قول الصحابي: "أمرنا" أو "نهينا".

2- منه قول الصحابي: "من السنة".

3- تفسير الصحابي: إن كان ما يفسره مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولاً عن لسان العرب، كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وكالأخبار عن صفة الجنة والنار والأخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص: فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيُحكَّم لها بالرفع؛ إلا أنه يُستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة رضي الله عنهم الذين عُرِّفوا بالنظر في الإسرائيليات كعبدالله بن سلام وعبدالله بن عمرو بن العاص.

4- إذا قال الراوي عن الصحابي: "يرفع الحديث"، "يُثَمِّمُه"، "يبلغ به"، "يرويه"، "رواية"، "رواه".

5- منه قول الصحابي: "كنا نفعل كذا".

6- منه أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة للهِ أو لرسول الله " أو معصية كقول عمار: من صام اليوم الذي يُشكُّ فيه فقد عصى أبا القاسم.

- تعريف المقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي أو مَنْ بعده من قول أو فعل.

- تعريف التابعي: هو مَنْ لقي صحابياً وكان مؤمناً بالنبي (دون أن يراه ومات على الإسلام.

- تنبيه:

- الشافعي والطبراني وأبو بكر الحميدي والدارقطني استعملوا كلمة "المقطوع" على "المنقطع" (الذي لم يتصل إسنادُه).

- مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: "صل وعليه بدعته" (علقه البخاري في "صحيحه").

- مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: "كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله, ويُقِيلُ على صلاته ويخليهم وديانهم".

- تنبيه: قول البيهقي "ومالتابع هو المقطوع" فيه نقص لأنه لم يذكر من بعد التابعي.

- المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية, أي ولو صحت نسبته لقائله لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه عندئذ له حكم المرفوع المرسل. وكذلك إن كانت هناك قرينة تدل على وقفه عندئذ له حكم الموقوف.

- قال الناطم - رحمه الله -:

وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مَنْ
رَأَوْهُ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ

- معنى البيت: (و) الحديث (المسند) يُعرف بأنه (المتصل الإسناد من روايه حتي) أي: إلى أن ينتهي إلى (المصطفى) (ولم يَبْنِ) أي: والحال أن الإسناد لم ينقطع, مؤكدة لما قبلها.

- تعريف المسند: هو الحديث المرفوع المتصل سنداً (ظاهراً لِنُدْخَلِ الإرسال الخفي والتدليس).

- أمثلة المسند كأمثلة الحديث ص3

- تنبيه: قد يُراد به (أي بالمسند) كل كتاب جُمِعَتْ فيه مرويات كل صحابي على حدة كـ) مسند الإمام أحمد).

- قال الناطم - رحمه الله -:

وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ
إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ

- معنى البيت: (وما) أي والحديث الذي (يسمع) أي بسبب سماع (كل راو) من روايته ممن فوقه (يتصل إسنادُه للمصطفى) (ف) ذلك هو (المتصل) ويقال أيضاً: الموصول والمتصل.

- استدرك الشيخ عبدالستار على الناطم فقال:

وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ
إِسْنَادُهُ لِلْمُنْتَهَى فَالْمُتَّصِلُ

- قول الشيخ عبدالستار: "للمنتهى": بمعنى منتهى الإسناد سواء أكان مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً.

- تعريف المتصل: هو الذي يتصل إسنادُه سواء أكان القائل هو النبي (أم غيره) (من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم).

- تعريف الاتصال: هو سماع كل راو من الراوي الذي يليه.

- أخرج بقيد الاتصال: أنواع الانقطاع.

- وقال الحافظ العراقي: "وأما أقوال التابعين (أو من بعدهم) إذا

اتصلت الأسانيد إليهم (أو إلى من بعدهم) فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق, أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم, كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك.

- السبب في ذلك: أنها تُسمى مقاطيع, فإطلاق الاتصال عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادتين لغةً.

- مثال المتصل: انظر مثال الصحيح ص10.

- قال الناطم - رحمه الله -:

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
مِثْلُ أَمَا وَاللَّهِ أَنبَأَنِي الْفَتَى
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا

- معنى البيتين: (مسلسل) من التسلسل وهو لغة التتابع واصطلاحاً قسمان: الأول: حديث اتفقت رجاله على وصف الرواة كما أشار إليه بقوله (قل) في رسمه باعتبار الرواة (ما على وصف أتي) به الراوي سواء كان الوصف قولياً (مثل أَمَا وَاللَّهِ أَنبَأَنِي الْفَتَى) ثم يقول الآخر مثل ذلك (كذاك) من الفعلِي إذا قال (قد حدثني قائماً) ثم يفعل الآخر مثل ذلك (أو) قال (بعد أن حدثني) الحديث (تبسماً) فإنَّ كلا من القيام والتبسم وصف فعلي، وقد يجتمع الوصف القولي والفعلِي معاً كحديث أنس (مرفوعاً:) لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره خُلوهُ ومُؤرَّه(، قال: وقبض رسول الله (على لحيته وقال: أمنت بالقدر، فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله: أمنت بالقدر. القسم الثاني ما اتفقت رجاله على وصفه للتحميل كسمعت فلاناً أو على أمر متعلق بزمن الرواية أو مكانها أو نحو ذلك.

- تعريف المسلسل: هو الحديث الذي تتابع رجال سنده من أوله إلى آخره على وصف قولِي (كالقسم بالله عز وجل)، أو حال (كالتحديث من قيام)، أو وصف فعلي (كالتبسم بعد التحديث).

- حكمه: يقبل إذا استوفى شروط القبول.
- مثال المسلسل بصفة قولية: إذا قال كل واحد منهم: "والله أنبأني فلان".

- مثال المسلسل بصفة فعلية: إذا تبسم كل واحد منهم بعد التحديث.

- مثال المسلسل بحال: إذا تحدث كل واحد منهم قياماً.

- أمثلة أخرى على المسلسل:

- إذا تحدث كل واحد منهم على الغداء.

- إذا اتفق الرواة على صيغة معينة من الأداء كسمعت أو حدثنا أو عن أو أنبأنا...

- إذا اتفق الرواة على بلد معين كأن يكونوا كلهم من البصرة أو من الكوفة أو من اليمن...

- إذا اتفق الرواة في أسمائهم أو أسماء آبائهم أو أسماء أجدادهم...
- فوائد التسلسل:

1- اتصال السماع وعدم التدليس.

2- اشتماله على مزيد الضبط (لأنهم ضبطوا حتى حال الراوي حين روى الحديث).

3- الاقتداء بالنبي (.

- فائدة: قال ابن الصلاح في "علوم الحديث": (وقلما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن).

- قال الناطم - رحمه الله -:

عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً
مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

- معنى البيت: (عزيز) بلا تنوين للضرورة من عَزَّ يَعَزُّ بمعنى قَوِيٍّ،
سمي بذلك لكونه تقوَّى بمجيئه من طريق أخرى، أو من عَزَّ يَعَزُّ
بمعنى قلٍّ، لقلَّة وجوده. وقد عرفه البيهقي بقوله هو (مروي)
بحذف الياء لفظاً للوزن (اثنين أو ثلاثة (1)) ولو من طبقة واحدة من
طبقاته فخرج بالاثنين الغريب لأنه مروي واحد، وبالثلاثة المشهور.
(مشهور) بإسقاط التنوين (مروي فوق ما) ما زائدة (ثلاثة) أي هو
الحديث الذي رواه ما زاد على الثلاثة، فمفهومه أن ما رواه الثلاثة
ليس مشهوراً، وقد صرح بتسميته عزيزاً، وهو خلاف الْمُعَوَّل عليه
الذي ذكره الحافظ في النخبة: أن العزيز ما رواه اثنان فقط،
والمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر والغريب ما رواه واحد.
- استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم فقال:

عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اثْنَيْنِ يَا بَخَّائَةً
مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ عَنِ الثَّلَاثَةِ

- تعريف العزيز: هو الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.
- هذا التعريف هو اختيار الحافظ ابن حجر في التُّزْهَة بحيث خص
العزيز بالاثنين والمشهور بالثلاثة. ولكن الحافظ أبا عبدالله بن منده
جعل العزيز ما رواه اثنان أو ثلاثة، وتبعه على ذلك ابن الصلاح وابن
كثير والسيوطي والبيهقي في منظومته، فيكون العزيز على
تفسير ابن منده وبين المشهور عموم وخصوص من وجه، وأما
ما اختاره الحافظ ابن حجر فإنه فضل المشهور عن العزيز فصلاً
تاماً.

- هل العزيز شرط للصحيح؟ قال الحافظ ابن حجر في التُّزْهَة: "

وليس هو شرطاً للصحيح".

- الدليل على أن العزيز ليس شرطاً للصحيح: حديث "إنما الأعمال
بالنيات" وحديث "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن.." فإِنَّهُمَا غَرِيبَانِ
وهما في الصحيحين.

- حكم العزيز: قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

- مثال العزيز: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث
أبي هريرة: أن رسول الله (قال:) لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب
إليه من والده وولده والناس أجمعين. فرواه عن أنس: قتادة
وعبدالعزيز ورواه عن قتادة: شعبه وسعيد، ورواه عن عبدالعزيز:
إسماعيل بن عُلَيَّة وعبدالوارث ورواه عن كل جماعة.

- هل للعزيز وجود؟ قال ابن حبان: "إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن
ينتهي لا تُوجَد أصلاً". وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: "إنَّ أَرَادَ بِهِ أَنَّ
رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يُسَلَّم،
وأما صورة العزيز التي حررناه فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين
عن أقل من اثنين".

- تعريف المشهور: هو الحديث الذي رواه ثلاثة رواة فأكثر في كل
طبقات السند ما لم يبلغ حد التواتر، وهذا يسمى المشهور
الاصطلاحي.

- حكم المشهور: قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

- مثال المشهور: عن ابن عمرو أن رسول الله (قال:) إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبقَ عالمٌ اتخذ الناس رءوساً جهالاً، فسنُّوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا). فرواه عن ابن عمرو في جميع طبقات السند ثلاثة فأكثر.

- المشهور غير الاصطلاحي: وهو الذي يشتهر عند فئة من الناس، وقد تكون أحاديث مشتهرة على السِّنة الناس وليس لها أصل أو سند وقد تكون صحيحة. وهو أنواع:

- 1- مشهور بين أهل الحديث خاصة، كحديث أنس في الصحيحين: أن رسول الله (قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِغْل وذكوان.
- 2- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام كحديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) (متفق عليه).
- 3- مشهور بين الفقهاء كحديث: (لا ضرر ولا ضرار).
- 4- مشهور بين الأصوليين كحديث: (رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه).

5- مشهور بين النحاة كحديث: (نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه).

6- مشهور بين العامة كحديث: (مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ) (رواه مسلم).

- قال النازم - رحمه الله -:

مُعْنَعٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ
وَمُبْنَهُمْ مَا فِيهِ رَأَوْ لَمْ يُسَمِّ

- معنى البيت: (معنع) بفتح العينين: هو الذي رُوي بلفظ "عن"، من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع، واكتفى الناظم عن تعريفه بالمثل فقال: (كعن سعيد) و(عن كرم) ومثله الحديث المُوْتَن وهو ما روي بلفظ "أن" كحدثنا فلان أن فلاناً قال كذا. (ومبهم) من الحديث أي حَدُّهُ هو (ما) أي حديث (فيه راو لم يسم) أي لم يُذكر باسمه سواء كان رجلاً أو امرأة في المتن أو الإسناد.

- تعريف المعنعن: هو الحديث الذي يقول فيه راوٍ واحد من رواه أو أكثر: عن فلان.

- حكم المعنعن: اختلف العلماء في المعنعن: هل هو من المتصل أم من المنقطع على قولين:

- 1- قيل إنه منقطع حتى يتبين اتصاله.
- 2- والصحيح: الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول: أنه متصل بشروط، اتفقوا على شرطين منها واختلفوا في اشتراط ما عداهما:
- أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لا بد منهما (ومذهبُ مسلمٍ الاكتفاءُ بهما) هما:

1- أن لا يكون المعنعن مدلساً.

2- المعاصرة مع إمكان لقاء الراويين بعضهما ببعض، أي لقاء المعنعن بمن عنعن عنه.

- وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:

- 1- ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني.
- 2- طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني.
- 3- معرفته بالرواية والأخذ عنه: وهو قول أبي عمرو الداني.
- مثال المعنعن: حديث (إنما الأعمال بالنيات) ص2.
- قد ألحق بعض أهل العلم "المؤنن" - وهو أن يقول الرواي (": حدثنا فلان أن فلاناً قال-) بالمعنعن, فهو أخذ حكمه سواء بسواء.

- تعريف المبهمة: هو الحديث الذي في متنه أو في سنده شخص لم يُسمَّ.

- كيف يعرف اسم المبهمة؟ الجواب: بطريق أخرى يُسمَّى فيها اسم المبهمة أو بتنصيب من الأئمة.
- مثال المبهمة في المتن: ما رواه الشيخان من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن امرأة سألت النبي (عن غسلها من الحيض, كيف تغتسل؟ فقال (:) خذي فِرْصَةً من مسك فتطهّري بها.) فهذه المرأة المبهمة اسمها أسماء بنت شَكل لثبوت ذلك في بعض طرق الحديث في مسلم.
- مثال المبهمة في السند: ما رواه أبو داود من طريق حجاج بن فرافصة عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة: (المؤمن غرّ كريم) قال الحافظ ابن حجر في التقريب: "ويحتمل أنه يحيى بن أبي كثير". فقد روى الحديث أبو داود والترمذي من حديث بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة (.
- حكم المبهمة: لا يُقبل المبهمة ما لم يُسمَّ, لأن من شروط قبول الخبر عدالة الراوي ومن أبهم اسمه لا تُعرف عدالته.
- وكذا لا يُقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح, قال ابن كثير رحمه الله: (فهذا ممن لا يُقبل روايته أحد علمناه ولكن إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يُستأنس بروايته ويُستضاء بها في مواطن).
- هذا إذا كان الإبهام في السند, وأما إذا كان الإبهام في المتن أو في الصحابي فإنه لا يكون سبباً في ضعف الحديث وردّه.
- قال النّاظم - رحمه الله -:
وَكُلُّ مَا قُلْتُ رَجَالُهُ عَلا
وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ تَرَلا
- معنى البيت: (وكل ما) أي: حديث (قلت رجاله علا) أي يُسمَّى عندهم بالعالِي (وضده) أي ضد ما قُلْتُ رجاله (ذاك) السند (الذي قد تَرَلا) أي هو المسمى عندهم بالنازل لبُعْدِهِ عن النبي (.
- تعريف العالي: هو الذي قل عدد رواته بالنسبة إلى سند آخر يَرُدُّ به ذلك الحديث بعدد أكثر.
- تعريف النازل: هو الذي كثر عدد رواته بالنسبة إلى سند آخر يَرُدُّ به ذلك الحديث بعدد أقل.
- مثال العالي والنازل:

قال الإمام مسلم - رحمه الله -: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي عَلَى رَاجِلَيْهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ.
قال الإمام مسلم - رحمه الله -: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا
أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ تَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاجِلَيْهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ.

- عدد رواية السند الأول: أربعة؛ عدد رواية السند الثاني: خمسة.

- إذن السند الأول هو العالي والسند الثاني هو النازل.

- يشترط في الإسنادين القبول.

- الإسناد العالي أفضل من الإسناد النازل لأن العالي أبعد عن الخطأ
والعلة من النازل وذلك لقلة رواية السند وضعف احتمال الخطأ
والغلط منهم، ولكن هذا ليس على إطلاقه لأنه إن كان في الإسناد
النازل فائدة تميزه فهو أفضل من العالي كما إذا كان رجاله أوثق
من رجال العالي أو أفقه.

قال الناظم - رحمه الله -:

وَمَا أَصْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ
قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زَكِنٌ

- معنى البيت: (وما) أي والحديث الذي (أصفته إلي) جنس
(الأصحاب) فاللام للجنس مبטلة لمعنى الجمعية: أي والحديث
المضاف إلى صحابي سواء اتصل إسناده إليه أم انقطع وسواء كان
الحديث (مِنْ قَوْلٍ) أي للصحابي كقال ابن عمر (كذا) (وفعل) كَأَوْتَرِ
ابن عمر (على الدابة في السفر) (فهو موقوف زكن) أي عُلِمَ
عندهم؛ هذا إن خلا الحديث عن قرينة تدل على الرفع، أما إذا وجدت
قرينة تدل على الرفع فهو مرفوع حكماً.

- تعريف الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو
تقرير.

- حكم الموقوف: الموقوف قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

- تعريف الصحابي: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ (مُؤْمِناً بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ
وَلَوْ تَخَلَّتْ رَدَّةٌ فِي الْأَصْح.)

- التعبير بـ "لقي" في تعريف الصحابي أولى من قول بعضهم: "من
رأى النبي (، لأنه يخرج حينئذ ابن أم مكتوم (وهو من مؤذني النبي
() ونحوه من العميان، وهم صحابة بلا تردد.

- قولنا "مؤمناً" في التعريف يُخْرِجُ مَنْ حَصَلَ لَهُ الْإِلْقَاءُ الْمَذْكُورُ لَكِنْ
فِي حَالِ كَوْنِهِ كَافِراً.

- قولنا "ومات على الإسلام" في التعريف يخرج من ارتد بعد أن
لقي النبي (كعبيد الله بن جحش وابن حَظَل).

- قولنا "ولو تخللت ردة" أي: بين لقيته له مؤمناً به وبين موته على
الإسلام، فإن اسم الصحبة باق له سواء رجع إلى الإسلام في حياته
(أم بعده).

- قولنا "في الأصح" في التعريف إشارة إلى الخلاف في المسألة؛

ويدل على رجحان الأول قصة الأشعث بن قيس، فإنه كان ممن
ارتد، وأتى به إلى أبي بكر الصديق أسيراً، فعاد إلى الإسلام، فقبل
منه ذلك، وزوجه أخته، ولم يتخلف أحد عن ذكره في الصحابة ولا عن
تخريج أحاديث في المسانيد وغيرها.

- قال ابن كثير رحمه الله في (اختصار علوم الحديث): (ومطلقه

يختص بالصحابي ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيداً؛ فيقولون: هذا موقوف على ابن المسيب.
- مثال الموقوف القولي: قال علي بن أبي طالب (:) حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله.
- مثال الموقوف الفعلي: ما قاله الإمام البخاري: وأم ابن عباس وهو مقيم).

- مثال الموقوف التقريري: كقول التابعي: فعلت كذا بحضرة الصحابي، ولم ينكره علي.
- قال الناظم - رحمه الله -:
وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَأَوْ فَقَطْ

- معنى البيت: (ومرسل) لغة: مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق فكأن الراوي المرسل أطلق الإسناد ولم يقيد به بجميع الرواة؛ أو من قولهم: ناقة مرسل أي سريعة السير كأن المرسل أسرع فيه فحذف بعض إسناده؛ واصطلاحاً: هو الحديث الذي (منه) أي من إسناده (الصحابي سقط) بأن رفعه التابعي إلى النبي (وأسقط الصحابي، وهذا خلاف الصحيح إذ لو علم أن الساقط هو الصحابي لما ساء لأحد أن يختلف في حجته مع أن الجمهور على ضعفه وعدم حجته، فالصحيح أن يقال: إن المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي (سواء كان التابعي كبيراً وهو من كان أكثر روايته عن الصحابة كسعيد بن المسيب أو صغيراً كمحمد بن شهاب الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري - (وقل غريب) هو لغة المنفرد عن وطنه، سمي الحديث بذلك لانفراد راويه عن غيره؛ واصطلاحاً هو (ما) أي الحديث الذي (رواه) (راو) واحد (فقط) أي هو الذي انفرد بروايته راو واحد في أي موضع من السند وقع التفرد به.
- استدرك الشيخ عبدالستار على الناظم فقال:

وَمُرْسَلٌ مَنْ فَوْقَ تَابِعٍ سَقَطَ
وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَأَوْ فَقَطْ

- تعريف المرسل: هو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى رسول الله (من قول أو فعل أو تقرير أو صفة؛ دون أن يذكر الرواة الذين سمع الحديث بواسطتهم إن كانوا صحابة أو تابعين.
- تعريف التابعي: هو من لقي صحابياً وكان مؤمناً بالنبي (دون أن يراه ومات على الإسلام).

- حكم المرسل: ضعيف ضعفاً محتملاً (على مذهب المتأخرين وأما على مذهب المتقدمين فهو ضعيف ضعفاً شديداً)، للجهل بحال الساقط، إذ يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً وأن يكون ثقةً ويتقدير كونه ثقةً يحتمل أنه روي عن تابعي أيضاً ويتحمل أنه ضعيف، وهكذا إلى ما لا نهاية له عقلاً، وإلى ستة استقراء إذ هو أكثر ما وجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض.

- لماذا نستشهد بالمرسل مع أننا لا نستشهد بالمنقطع، والمرسل عبارة عن انقطاع؟ لأن الساقط في المرسل في طبقة أحسن من

التي بعدها ويحتمل أن يكون صحابياً، أما المنقطع فبخلاف ذلك.
- مثال المرسل: ما رواه عبدالرزاق في (المصنف) (5281) عن ابن جريج عن عطاء: أن النبي (إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس، فقال:) (السلام عليكم). فعطاء هو ابن أبي رباح تابعي كبير.
- فائدة: مرسل الصحابي: هو ما أخبر به الصحابي من قول الرسول أو فعله (ولم يسمعه أو يشاهده منه، وسبب ذلك إما صغر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه، وفي ذلك أحاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس وابن الزبير وغيرهما، ومُرسله مقبول لأن الصحابة كلهم عدول.

- قال الحافظ ابن حجر في "النكت":
(قول الصحابي: قال رسول الله (ظاهر في أنه سمعه منه أو من صحابي آخر، فالاحتمال أن يكون سمعه من تابعي ضعيف نادر جداً لا يؤثر في الظاهر، بل حيث رووا عن هذا سبيله بينوه وأوضحوه، وقد تتبعت روايات الصحابة رضي الله عنهم عن التابعين وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء ثبت، فهذا يدل على ندور أخذهم عن يضاعف من التابعين، والله أعلم).

- لماذا يرسل الأئمة في حديثهم؟
الجواب: قد ينشط الراوي فيُسند وقد يكسل الراوي فيُرسل، وقد يكون المقام مقام تذكير ووعظ وإرشاد، ليس مقام إسناد وإملاء، أو يكون الراوي في مقام احتجاج على خصم في مسألة من المسائل وليس في حاجة إلى أن يسوق الإسناد كاملاً، كما يَحْدُث في المناظرات وعند المذاكرة بين أهل العلم.
والإرسال قد وقع من كثير من العلماء وما عَيَّبَ عليهم ذلك إما لما ذكرناه وإما لأنه ليس فيه تلبيس على السامع.
- تنبيه: قد يأتي المرسل بمعنى المنقطع، وهذا تراه كثيراً في كتب العلل، يقولون: أخرجه فلان مرسلًا ويعنون بذلك أنه منقطع بين الراوي وشيخه وليس مرسلًا بمعنى أنه ما أضافه التابعي إلى رسول الله (.

فائدة:

- المخضرم: هو الذي أدركَ رَمَنَ الجاهلية والإسلام ولم يلق النبي (.

- حديث المخضرم مرسل.

- أسماء بعض المخضرمين: أبو عثمان النهدي، قيس بن أبي حازم، سعد بن إياس الشيباني...

- تعريف الغريب: هو الذي انفرد بروايته شخص واحد في أي موضع من السند وقع التفرد به.

- مثال الغريب: حديث: (إنما الأعمال بالنيات) تفرد بروايته عن الرسول (عمر بن الخطاب، ثم علقمة عنه، ثم محمد بن إبراهيم التيمي عنه، ثم عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر بعد ذلك.

- حكم الغريب: قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً.

- بعض أهل العلم إذا قال: "هذا حديث غريب" فإن مراده الضعيف، كالترمذي في "الجامع" والزيلعي في "نصب الراية".

- قال النازم - رحمه الله -:

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِخَالٍ

إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ

- معنى البت: (وكل ما) أي حديث (لم يتصل بحال) من الأحوال (إسناده) بأن سقط منه راوٍ واحد أو أكثر، سواء كان الساقط صحابياً أو غيره في أوله أو لا (منقطع الأوصال) أي: ما ذكر هو المنقطع، والأوصال جمع وصل وهذا الحد للحافظ ابن عبد البر والمشهور: ما سقط من روايته واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد من أي موضع كان، والأول أقرب للمعنى اللغوي لأن الانقطاع ضد الاتصال وهو أعم لصدقه على المعلق والمرسل والعصل، لكن الثاني أكثر استعمالاً.
- تعريف المنقطع: هو ما سقط من إسناده واحد أو أكثر غير متوالين من خلال إسناده لا في الطرفين.
- قولنا "غير متوالين" في التعريف يخرج المعصل.
- قولنا "من خلال إسناده لا في الطرفين" في التعريف يخرج المعلق والمرسل لأن السقط إن كان من أول السند فيسمى معلقاً وإن كان في آخر السند فيسمى المرسل.
- حكم المنقطع: ضعيف ضعفاً شديداً.

- تنبيه: من صور الانقطاع أن يدرك التلميذ الشيخ أو يلقاه لكنه يروي عنه ما لم يسمع منه، هذا يسمى المرسل الخفي. أما المرسل الجلي هو رواية الراوي عن من لم يلقه سواء عاصره أم لا.

- كيف يعرف الانقطاع؟

- يعرف الانقطاع بطرق:

أ- دلالة التاريخ، وهي: أن تتبين وفاة الشيخ ومولد التلميذ، فإن لم يدرك التلميذ الشيخ، فمنقطع.

ب- تنصيب أهل الفن على عدم الإدراك أو اللقاء أو السماع بقولهم: (فلان لم يدرك فلاناً، لم يلق فلاناً، لم يسمع فلاناً).

ج- سبر طرق الحديث، فتثبت بعضها الواسطة بين راويين وتسقطها بعضها، فالإسناد الناقص منقطع بدلالة المزيد ما لم يكن من المزيد في متصل الأسانيد.

- المزيد في متصل الأسانيد:

- تعريفه: (هو أنه يزيد راوٍ في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره).

وشرطه: (أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعناً ترجحت الزيادة).

- شرح التعريف:

(هو) أي المزيد في متصل الأسانيد: (أن يزيد راوٍ من رواة السند (في الإسناد) الذي ورد به الخبر (رجلاً) مسمى أو مبهماً (لم يذكره غيره) من الرواة في نفس السند.

(وشرطه): أي المزيد في متصل الأسانيد، (أن يقع التصريح

بالسماع) من الراوي الذي زيد بينه وبين شيخه الزيادة (في موضع

الزيادة) من الرواية الناقصة، (وإلا فمتى كان معنعناً) بين الراوي

وشيخه في الرواية الناقصة (ترجحت الزيادة)، إما لإرسال أو

تدليس، والأصح أن يحكم عليها بالقرائن والدلائل، ومن ثم تُرَجَّح

الرواية الصحيحة.

_ قال الناظم - رحمه الله :-

وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
الْأَوَّلُ الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
وَالثَّانِي لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ
وَمَا أَتَى مُدَلِّسًا نَوْعَانِ
يَنْقُلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ يَعْنُ وَأَنْ
أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَتَّعَرَفُ

- معنى البيت: (والمعضل) لغة مأخوذ من قوله: أعضله فلان، سُمِّيَ الحديث بذلك لأن المحدث الذي حَدَّثَ به كأنه أعضله فم ينتفع به من يرويه، واصطلاحاً: الحديث (الساقط منه) أي من سنده (اثنان) فصاعداً من أي موضع، كأن سقط الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما لكن بشرط توالي الساقطين، أما إذا سقط واحد بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين.

(وما) أي والحديث الذي (أتى) حال كونه (مدلّساً) بفتح اللام المشددة (نوعان):

النوع الأول: تدليس الإسناد، وهو أن يُسقط الراوي اسم شيخه ويرتقي إلى شيخ شيخه أو مَنْ فوقه ممن هو معاصر لذلك الراوي، فيُسند ذلك بلفظ لا يقتضي اتصالاً لئلا يكون كذباً كقوله: عن فلان، وإلى هذا أشار بقوله (الأول الإسقاط للشيخ) الذي حدثه لكونه صغيراً أو ضعيفاً ولو عند غيره فقط (وأن ينقل عمن) أي عن شيخه فمن (فوقه) ومن عُرِفَ للمدلس لقاءه (ب) لفظ موهم للسمع ولا يقتضيه مثل (عن) فلان (وأن) بالتسكين هنا للوقف وأصلها التشديد، مثل: أن فلاناً، وحكمه: عدم قبول المدلس فيه، ولكن إذا صرح المدلس المعروف بالتدليس بما يقتضي الاتصال كأن يقول: سمعت أو حدثنا أو أخبرنا، وكان من رجال الصحيح أو الحسن قيل مرويه.

والنوع الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يُسمِّيَ شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف أو بصفة بما لم يشتهر به من كنية أو لقب أو نسبة إلى بلد أو قبيلة لأجل أن تصعب على غيره الطريق، وإلى هذا أشار بقوله: (والثاني) بحذف الياء للضرورة، هو أنه (لا يسقطه) أي لا يسقط شيخه الذي حدثه بالحديث بل يذكره و(لكن يصف أوصافه) أي يذكر أوصاف الشيخ (بما) أي بالشيء الذي (به) أي بذلك الشيء (لا ينعرف) ولا يشتهر به الشيخ، وحكم تدليس الشيوخ يختلف بحسب الغرض الحامل عليه، فإن كان لضعف الشيخ المروي عنه فَيُدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء فالخُرْمَة لتضمنه الغش والخيانة ولا يُقبل خبره. وإن كان لصغر سنه عن المدلس حتى شاركه في الأخذ عنه مَنْ هو دونه فالكراهة ولا يقبل، لأنه رواية مجهول إلا إذا عرف من روى عنه.

- تعريف المعضل: هو ما سقط من إسناده راويان أو أكثر على التوالي ويكون السقوط من غير أوله.

- قولنا "على التوالي" في التعريف يُخرج المنقطع والمرسل.

- قولنا "ويكون السقوط من غير أوله" يُخرج المعلق.

- مثال المعضل: ما رواه الحاكم بسنده إلى القعنبى عن مالك: أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله (:) للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف إلا ما يطيق. قال الحاكم: هذا حديث معضل عند مالك، أعضله هكذا في "الموطأ"؛ وسبب الإعضال أنه سقط راويان متواليان بين مالك وأبي هريرة (، وهما محمد بن عجلان وأبوه).

- حكم المعضل: ضعيف ضعفاً شديداً.
- المنقطع أسوأ حالاً من المرسل والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع.

- التدليس: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره.
- التدليس أنواع:

1- تدليس الإسناد: وهو أن يروي الراوي عن من قد سمع منه ما لم يسمع دون أن يذكر أنه سمعه صراحة، وذلك بأن يأتي بلفظ موهم للسمع، مثل: (عن) أو (أن) أو (قال).

- مثال تدليس الإسناد: ما أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" بسنده من طريقين عن أبي الزبير عن جابر قال: كان النبي (لا ينام كل ليلة حتى يقرأ (ألم تنزل) و (تبارك الذي بيده الملك). ثم روى بعده بسند إلى زهير بن معاوية أنه قال: سألت أبا الزبير: أسمعت جابراً يذكر أن النبي كان لا ينام حتى يقرأ (ألم تنزل) و (تبارك)؟ قال: ليس جابر حدثني ولكن حدثني صفوان أو أبو صفوان. إذن دلس أبو الزبير فأسقط واسطة سماعه هذا الحديث من جابر.

2- تدليس الشيوخ: هو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يعرف ولا يهتدى إليه.

- مثال تدليس الشيوخ: قول ابن مجاهد - أحد أئمة القراء: (حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله)؛ يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني؛ فهو بصنيعه هذا قد وعر طريق معرفته على السامع وجعلها شاقة.
3- تدليس التسوية: هو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر.

- مثال تدليس التسوية: ما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتاب "العلل" قال: سمعت أبي (وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقة، قال: حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً) لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه (). قال أبي (أي: أبو حاتم): هذا الحديث له أمر قل من يفهمه، روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو - وهو ثقة - عن إسحاق بن أبي فروة - وهو ضعيف - عن نافع - وهو ثقة - عن ابن عمر عن النبي "، وعبيدالله ابن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي، فكناه بقبّة بكنيته ونسبه إلى بني أسد لكيلا يُفطن له إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له.

- فائدة: أشهر من كان يفعل هذا النوع من التدليس (أي: تدليس التسوية) هو بقة بن الوليد والوليد بن مسلم.

4- تدليس البلاد: وهو مما يلتحق بتدليس الشيوخ.

وصورته: أن يقول المحدث: حدثنا البخاري، ويقصد مَنْ يُبَخِّرُ الناس، أو يقول البغدادي: حدثني مِنْ وراء النهر، يوهم أنه نَهْر جِيحُون ويريد نَهْر عيسى ببغداد.

5- تدليس العطف: وهو أن يقول المحدث: حدثنا فلان وفلان، ويكون سمعه من الأول ولم يسمعه من الثاني.

- مثال تدليس العطف: ذكر الحاكم في "علوم الحديث": (أن جماعة من أصحاب هشيم (وهو من الموصوفين بالتدليس) اجتمعوا يوماً على ألا يأخذوا منه التدليس، فظن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم، فقالوا: لا، قال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي.)

6- تدليس السكوت: وهو أن يقول المحدث: "حدثنا" أو "سمعت" وينوي القطع، فيسكت ثم يقول: ... فيذكر اسم شيخ من الشيوخ، كهشام بن عروة مثلاً، وهو لم يسمع منه الحديث.

- حكم عنعنة المدلس: ترد رواية المدلس المكثّر من التدليس إذا وردت بالعننة ولم يصرح فيها بالسمع وأما إذا صرح فتقبل روايته. أما المقل من التدليس والذي لا يدلّس إلا عن ثقة فعننته محمولة على السماع إلا أن يتبين أنه قد دلّس حديثاً بعينه وذلك بعد جمع طرق حديثه وسبر رواياته.

- ملاحظات:

- ما هو الفرق بين المرسل والمرسل الجلي والمرسل الخفي والتدليس؟

- المرسل: ما أضافه التابعي إلى رسول الله (من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (خُلُقِيّة أو خُلُقِيّة).

- المرسل الجلي: (وهو بمعنى الانقطاع): رواية الراوي عن من لم يلقه سواء عاصره أم لا.

- المرسل الخفي: رواية الراوي عن لقيه ولم يسمع منه شيئاً.

- التدليس: رواية الراوي عن سمع منه في الجملة، وذكر ما لم يسمع بعبارة توهم السماع.

- ما هي الأسباب التي تجعل الرواة يدلّسون؟

- الأسباب التي تجعل الرواة يدلّسون هي:

- ضعف الشيخ.

- صغر الشيخ.

- كثرة الرواية عن هذا الشيخ فكلما تكلم يقول: (حدثني فلان،

حدثني فلان، حدثني فلان) فيقع في نفسه أنه لا يريد أن يصرح

باسمه كثيراً أمام المحدثين، كي لا يقولوا في أنفسهم: إنّ هذا

الشيخ ليس له إلا شيخ واحد أو ليس من المشايخ إلا القليل فحينئذ يسقطه.

- أذى بسبب التصريح بشيخه.

- هل التدليس جرح ؟

- التدليس إذا كان الراوي ثقة في نفسه فلا يُعَدُّ التدليس فيه جرحاً،

إنما يكون ريبة منه تجعلنا نتوقف في حديثه إذا لم يصرح بالسمع،

لكن الراوي الذي أكثر رواياته مدلسة ولا يصرح بالسمع عن

مشايخه, فلم يظهر للعلماء مَن هذا الضعيف, فلما لم يتيسر هذا في حديثه ضعفوه كيحيى بن أبي حية الكلبي.
- ما هو الأحسن: المدلس أو المرسل؟
- لو نظرنا إلى الفرق بينهما من جهة الاتصال وعدمه فالمدلس أحسن حالاً من المرسل لأن التدليس مطبقة انقطاع فنحن حين نقف في عنينة المدلس لا نجزم بأنه لم يسمع هذا الحديث بعينه من شيخه, أما المرسل فهو ما أضافه التابعي إلى رسول الله (, دون ذكر مَن حدثه بذلك, لأنه لم يسمع من النبي (قطعاً, فهو انقطاع جلي.

وإذا قيل لك إن المرسل أفضل من المدلس لأن المرسل في طبقة القرون المفضلة, فالجواب أن يقال: فقد وقع التدليس من جماعة من مشاهير التابعين وأتباعهم, وهم من أهل القرون المفضلة بلا شك.

- كيف عرف الأئمة أن الراوي الفلاني مدلس؟

- يُعرف ذلك بأمور:

1- إخباره عن نفسه بالتدليس كما وقع لهشيم بن بشير (انظر ص 27).

2- أن يروي الراوي عن شيخه بصيغة محتملة, فيُسأل: هل سمعت هذا منه؟ فيُظهر واسطة أو أكثر.

3- أن تكون أحاديثه التي صرح فيها بالسماع مستقيمة والتي رواها بصيغة محتملة فيها المناكير.

4- أن يروي الحديث عن شيخه مباشرةً بصيغة محتملة ك: "عن وقال وأن..." ثم يأتي فيروي عنه بواسطة, لا سيما إن كانت الواسطة ضعيفة أو صغيرة, ما لم تظهر قرينة تدل على أنه سمعه نازلاً وعالياً.

5- أن يروي المناكير عن الثقات, كما قال أحمد: كنت أظن أن بقية يحدث بالمناكير عن المجاهيل, فرأيت يحدث بالمناكير عن الثقات فعلمت من أين أتى - يعني التدليس -.

- تنبيه مهم: لم يذكر الناظم - رحمه الله - النوع الأخير من أنواع الانقطاع, وهو: المعلق.

- تعريف المعلق: هو ما حُذف من مبتدأ إسناده راوٍ فأكثر ولو إلى آخر الإسناد.

- شرح التعريف: (هو ما حُذف من مبتدأ إسناده) أي من أول إسناده من جهة المصنف (راوٍ) واحد, وهو شيخ المصنف (فأكثر) أي:

راويين: شيخ المصنف وشيخ شيخه, أو ثلاثة أو أكثر (ولو) استمر السقط أو الحذف (إلى آخر الإسناد) حيث يقال: قال رسول الله (...), أو يروي عن النبي (كذا...

- حكم المعلق: ضعيف ضعفاً شديداً لسقوط راوٍ أو أكثر منه.

- مثال المعلق: ما أخرجه البخاري - رحمه الله - في الصحيح, قال:

قال مالك أخبرني زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه سمع رسول الله (يقول:) إذا أسلم العبد فحسب إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة زلفها (...). فأسقط البخاري شيخه.

- قال الناظم - رحمه الله :-

وَمَا يُخَالِفُ ثِقَّةٌ فِيهِ الْمَلَا
إِبْدَالُ رَاوٍ مَا يَرَاوُ قِسْمُ
فَالشَّادُ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا
وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

- معنى البيت: (وما يخالف) راو (ثقة) أي: عدل ضابط (فيه) أي في الحديث أي في متنه أو في سنده بزيادة أو نقصان (الملا) أي: الجماعة الثقات فيما رواه أو مَنْ هو أحفظ أو أضبط مع عدم إمكان الجمع بين الحدين، بأن كان يلزم من قبوله رد غيره (فالشاذ) أي: فهو المسمى عندهم بالشاذ المُشْتَرَطُ انتفاؤه في حد الصحيح، أما إذا أمكن الجمع فلا يكون شاذاً ويُقبل حديث الثقة حينئذٍ ويقابل الشاذ المحفوظ، وحكم الأول الضعف بخلاف المحفوظ فالقبول، لاشتماله على صفة مقتضية للترجيح ككثرة عدد أو قوة حفظ أو ضبط. (والمقلوب) مشتق من القلب، وهو: تبديل شيءٍ بآخر، وهو (قسمان تلاً) أي: تبع الشاذ في النظم. الأول: أن يكون الحديث مشهوراً، براوٍ فيجعل مكانه راوٍ آخر في طبقته كالحديث المشهور بسالم فأبدل بنافع وبالعكس، وإليه أشار بقوله (إبدال راو) اشتهر به الحديث (ما) أي: أي راو كان من السند (براو) آخر مكانه ليصير مرغوباً فيه لغرابته (قسم) أول، مثاله: حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي - وحماد وضاع كما في "الميزان" - عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام)، الحديث قلبه حماد فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، (هكذا رواه مسلم في صحيحه. (والثاني): تبديل إسناد متن بإسناد متن آخر، وتبديل إسناد هذا المتن بالإسناد الأول كما قال (وقلب إسناد لمتن) فيجعل لمتن آخر مروي بسند آخر (قسم) ويجعل هذا المتن لإسناد آخر ثانٍ، وإنما يفعل ذلك لقصد الكشف عن حال المحدث. مثاله: ما وقع لأهل بغداد مع الإمام البخاري. حكمه: أنه لا يجوز إلا لقصد الاختبار في الحفظ ثم يرجع المقلوب إلى ما كان عليه، وإذا فعَلَ لقصد الإغراب فلا يجوز قطعاً.

- قد سبق تعريف الشذوذ ومثاله في المتن والسند ص7.

- المقلوب: ما بُدِّل فيه شيء بآخر.

- أنواعه: القلب على ضربين، لأنه قد يكون في الإسناد، وقد يكون في المتن، وكل واحد منهما يقع على وجهين.

- القلب في الإسناد: إنَّ القلب في الإسناد يقع على وجهين:

- الوجه الأول: أن يقدم الراوي ويُؤخَّر في اسم أحد الرواة واسم أبيه، مثل أن يكون الأصل (كعب بن مرة) فيقول: مرة بن كعب.

- الوجه الثاني: أن يكون الحديث مشهوراً عن راوٍ من الرواة، فيُعْمَدُ أحد الوضاعين أو الكذابين إلى هذا الراوي الذي اشتهر الحديث عنه فيغيره براوٍ آخر.

- مثال الوجه الثاني: ما رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام)، فهذا الحديث

مقلوب، قلبه حماد فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه، هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجريز بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الدراوردي كلهم عن سهيل.

- القلب في المتن: يأتي على وجهين أيضاً:
- الوجه الأول: أن يجعل الراوي كلمةً من المتن في غير موضعها.
- مثال الوجه الأول: ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله يوم القيامة فقد جاء فيه: (ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله): فقد انقلب هذا الكلام على أحد الرواة، وأصله ما في صحيح البخاري وصحيح مسلم في رواية أخرى: (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه).
- الوجه الثاني: أن يجعل الراوي الحديث على إسناد غير إسناده، ويضع إسناده على متن غير هذا المتن. ومن هذا النوع ما ورد في قصة امتحان البخاري رحمه الله.
- الأسباب التي تحمل الراوي على قلب الأحاديث:
- 1- رغبة الراوي في إيقاع الغرابة على الناس، حتى يظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره فيقبلوا على التحمل عنه، والمحدثون يسمون مَنْ يضع القلب لهذا السبب سارقاً، ويسمون فعله سرقة.
- 2- خطأ الراوي.
- 3- الرغبة في اختبار وامتحان المحدث، أهو حافظ أم غير حافظ.

- حكم القلب: إن كان القلب بقصد الإغراب فإنه لا يجوز، لأن فيه تغييراً للحديث وهذا من عمل الوضاعين، وأما إن كان للامتحان والاختبار فذكر ابن الصلاح أن المحدثين أثبات فعلوا ذلك وفعلهم يدل على جوازه
- بشرط أن يُبين فاعله الصحيح قبل انفضاض المجلس، وإن كان عن خطأ وسهواً فلا شك أن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يخل بضبطه ويجعله ضعيفاً.
- قال الناطم - رحمه الله -:
- وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بَثَّةٌ
أَوْ جَمْعٌ أَوْ قَصْرٌ عَلَى رَوَايَةٍ
- معنى البيت: (والفرد) لغة: الوتر. اصطلاحاً قسمان: الأول: الفرد المطلق، وهو حديث انفرد به أو بسنده راو. وحكمه: الصحة إن بلغ الراوي الضبط التام ولم يخالف غيره الأرجح منه، والخس إن قاربه ولم يخالف غيره الأرجح منه أيضاً، والشذوذ إن خالف غيره الأرجح مع كونه ثقة، والنكارة إن خالف غيره الراجح مع كونه ضعيفاً، والترك إن لم يخالف مع اتهامه بالكذب.
- والثاني: الفرد المقيد: وهو ما كان التفرد فيه بالنسبة لجهة مخصوصة وهو المشار إليه بقوله (ما) أي: الحديث الذي (قيده بثقة) تفرد به عن غيره من الثقات كقولك في حديث: (إن النبي (كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ ق واقتربت الساعة): لم يروه ثقة إلا ضمرة، وإنما قيدت بالثقة لرواية عبد الله بن لهيعة له وقد ضعّفه الجمهور (أو) قيده بـ (جمع) أي: جماعة من بلد معين كقولهم: تفرد به أهل مكة أو قيده بـ (قصر) أي: اقتصار (على

رواية) راو معين, كقولك: تفرد به فلان عن فلان, وهو مروى من وجوه عن غيره, كحديث ابن عيينة عن وائل عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس: (أن النبي (أُولِمَ على صفية بِسَوِيْقٍ وتمر): لم يروه عن بكر غير وائل, ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة, وهو حديث صحيح.
- الفرد قسمان:

- 1- فرد مطلق: وهو ما تفرد به راويه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره, أو بمعنى آخر: هو الحديث الذي انفرد به راو واحد, سواء تعددت الطرق إلى ذلك الراوي المنفرد به أم لم تتعدد.
- مثال الفرد المطلق: حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته؛ تفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر.
- حكم الفرد المطلق: حكم هذا النوع أن ينظر في هذا الراوي المنفرد به, فإن كان قد بلغ حد الضبط والإتقان فحديثه صحيح يُحتج به مع تفرده به, وإن كان لم يبلغ حد الضبط والإتقان لكنه قريب من هذا الحد فحديثه حسن يُحتج به أيضاً, وإن كان بعيداً من حد الضبط والإتقان كان حديثه ضعيفاً.
- 2- فرد مقيد: وهو ثلاثة أنواع:
 - 1- ما قُيِّد بثقة: وهو ما تفرد به ثقة, بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو.

- مثاله: حديث عمر بن الخطاب أنه سأل أبا واقد الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله (في الأضحى والفطر؟ فقال: (كان يقرأ فيهما بـ(ق والقرآن المجيد) و(اقتربت الساعة وانشق القمر). قال الحافظ العراقي: و قد ورد هذا من رواية ضمرة بن سعيد المازني عن عبدالله بن أبي واقد الليثي عن النبي (, وهذا الحديث لم يروه من الثقات إلا ضمرة, وقد رُوي من وجوه أخرى ضعيفة.
- 2- ما قُيِّد بجمع: وهو ما تفرد به أهل بلد معين, بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا أو كذا.

- مثاله: ما رواه مسلم في (صحيحه) عن عائشة رضي الله عنها قالت: (...والله لقد صلى رسول الله (على ابني بيضاء في المسجد سهل وأخيه). قال الحاكم: تفرد به أهل المدينة, ورواه كلهم مدنيون, وقد رُوي بإسناد آخر عن موسى بن عقبة عن عبدالواحد بن حمزة عن عبدالله بن الزبير عن عائشة, وكلهم مدنيون, لم يَشْرِكْهُمْ أحد.

- 3- ما قيد بقصر على رواية: وهو ما تفرد به راو مخصوص بأن لم يروه عن فلان إلا فلان, وإن كان مروياً من وجوه عن غيره.

- مثاله: الحديث الذي رواه الترمذي وأبو داود من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس: (أن النبي (أُولِمَ على صفية بسويق وتمر). قال ابن طاهر: غريب من حديث بكر بن وائل, تفرد به وائل بن داود, ولم يروه غير سفيان بن عيينة.

حكم الفرد المقيد: ليس في شيء من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث إلا أن يُطْلَق قائل قوله: تفرد به أهل بلدة كذا، أو لم يروه عن فلان غير فلان، أو لم يروه ثقة إلا فلان فيكون حكمه كالقسم الأول، لأن رواية غير الثقة كلا رواية، فينظر في المنفرد به هل بلغ رتبة من يحتج بتفردّه أو لا، وفي غير الثقة هل بلغ من يعتبر بحديثه أو لا.

- قال الناظم - رحمه الله :-

وَمَا يَعْلَى غُمُوضٌ أَوْ خَفَا
مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

- معنى البيت: (وما) أي: والحديث الذي تلبّس (بعلة) ذات (غموض) وخفاء في سنده أو في متنه مع أن الظاهر السلامة منها، ف"أو" في قوله (أو خفا) بمعنى الواو، لأنه تفسير للغموض فذلك الحديث (معلّل عندهم قد عرفا) ويُقال له المعلول أيضاً، وحاصله أنه حديث فيه أمر خفي قاذح يظهر للنقاد بعد البحث عن طرق الحديث، وهذا الأمر الخفي يُسمى علة كالإرسال الخفي والإرسال الظاهر للحديث الموصول، فإنه لا يعرف عند سماع الحديث الموصول إلا بالبحث، وتذكر العلة بعد جمع الطرق والفحص عنها بتفرد الراوي أو بمخالفة غيره ممن هو أحفظ وأصبط أو أكثر عدداً مع قرائن تُصمُّ إلى ذلك يَهْتَدِي الناقد بذلك إلى اطلاعه على تصويب إرسال في الموصول، أو تصويب وقف في المرفوع أو إدراج حديث في حديث ونحو ذلك.

- تعريف المُعَلَّل: هو الحديث الذي اتضح أن في سنده أو متنه علة تقذح في صحته، مع أن الظاهر الخلو منها.

- العلة: هي عبارة عن سبب خفيّ قاذح في الحديث، وهذا تعريف أغلبي للعلة، لأن العلماء قد يُعلّون بأشياء غير خفية، ويعلمون بما لا يؤثر في صحة الحديث.

- الطريق لمعرفة العلة: جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم.

- أين تقع العلة: تقع العلة في الإسناد - وهو الأكثر - وقد تقع في المتن.

- مثال معلل السند: حديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً: (البيعان بالخيار)؛ فقد وهم يعلى بن سفيان الثوري في قوله: "عمرو بن دينار"؛ إنما هو: "عبدالله بن دينار"؛ فهو معلل بهذا الغلط مع أنه صحيح المتن.

- مثال معلل المتن: حديث "نفى قراءة البسملة في الصلاة" المروي عن أنس، وذلك في الرواية التي تفرد بها مسلم في (صحيحه) من طريق الوليد بن مسلم، وقد أعلّ الكثير من الأئمة كالشافعي والدارقطني والبيهقي وغيرهم هذه الرواية التي فيها التصريح بنفي قراءة البسملة بأن راوياً من رواة الحديث حين سمع قول أنس: (صليت خلف رسول الله " وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بـ(الحمد لله رب العالمين))، فظن هذا الراوي نفى قراءة البسملة، فروى الحديث على ما فهم، فأخطأ، فكان نتيجة ذلك أن قال عَقِبَ الحديث: (فلم يكونوا يستفتحون

القراءة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم)، مع أنَّ رواية الأكثرين التي اتفق عليها البخاري ومسلم ليس فيها هذا التصريح، وهذه علة خفية أدركها العلماء بدقّة البحث.

- قال الناظم - رحمه الله :-

وَدُوْ اِخْتِلَافٍ سَيِّدٍ اَوْ مَتْنٍ
مُضْطَرَبٌ عِنْدَ اَهْلِ الْفَنِّ

- معنى البيت: (ودو) أي: وحديث صاحب (اختلاف سند) أي: اختلاف في سند كما هو الغالب ويكون باختلاف في وصل وإرسال، أو إثبات راوٍ أو حذفه ونحو ذلك (أو) في (متن) أو فيهما؛ سواء كان من راوٍ واحد، بأن رواه ذلك الواحد مرة على وجه مخالف للآخر مخالفة لا يمكن الجمع معها، وإلا تعين الجمع، ومع عدم الترجيح بحفظ أو كثرة عدد أو غيرها من المرجحات، وإلا تعين الراجح، وخبر ذو قوله (مضطرب عند أهل الفن) أي: فالحديث الموصوف بما ذكر مشهور عندهم بأنه مضطرب.

وحكمه: الضعف لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواه؛ وإذا كان في اسم رجل وأبيه وكان ثقة فهو غير ضعيف.

- تعريف المضطرب: ما اختلفت الرواية في متنه أو في سنده أو في كليهما مع تساوي الروایتين، وتعدر الجمع بينهما.

- قد يكون الاضطراب في السند - وهو الغالب - وقد يكون في المتن.

- مثال الاضطراب في السند: حديث أبي هريرة (:) إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً، فإن لم يجد فلينصب عصاً، فإن لم يكن معه عصاً فليخطط خطأً بين يديه، ثم لا يضره ما مر أمامه. فهذا الحديث

اختلف على راويه وهو إسماعيل بن أمية اختلافاً كثيراً؛ ف قيل: عنه عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة؛ وقيل: عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث ابن سليم عن أبي هريرة، وقيل... وقيل... إلى عشرة وجوه. ولذا حكم غير واحد من الحفاظ كالنووي وابن عبد الهادي وغيرهما من المتأخرين باضطراب سنده.

- مثال الاضطراب في المتن: ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله (عن الزكاة، فقال:) إنَّ في المال لحقاً سوى الزكاة؛ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: (ليس في المال حق سوى الزكاة).

قال الحافظ العراقي: فهذا اضطراب.

- حكم المضطرب: الاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يُضبط.

- قال الناظم - رحمه الله :-

وَالْمُذَرَّجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ
مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

- معنى البيت: (والمدرجات) جمع مدرج وهو في اللغة: الإدخال، واصطلاحاً قسمان: مدرج في السند ومدرج في المتن. الأول: أقسام مذكورة في المطولات. والثاني: وهو المدرج (في الحديث ما) أي ألفاظ (أتت من بعض الرواة) في العبارة تقديم وتأخير، والأصل: ما أتت من الألفاظ بعض الرواة، سواء كان البعض صحابياً أو غيره، وسواء كان الكلام لنفسه أو لغيره، لكن بشرط أن يوصله بالحديث من غير بيان أن ما أدرجه ليس من الحديث وهذا معنى قوله (اتصلت) أي: الألفاظ بآخر الحديث وهو الغالب، أو كانت في أثناؤه أو في أوله، فلم يُفصل بين الحديث وبين هذا الكلام بذكر قائله، حتى يقع اللبس بذلك، فيتوهم من لم يعرف الحقيقة أن الجميع مرفوع. واعلم أن سبب الإدراج تفسير لفظ غريب أو استنباط حكم فهمه بعض الرواة. ويعرف الإدراج بوروده مفصلاً بطريق آخر أو بتصريح الراوي بذلك ونحوه. وحكمه المنع لتضمنه نسبة القول لغير قائله، وما أدرج لتفسير غريب يُسامح فيه كما قال الإمام السيوطي، ولذا فعله الزهري وغير واحد من الأئمة.

- تعريف المدرج: الحديث المدرج ما كانت فيه زيادة ليست منه وهو ينقسم إلى مدرج إسناد ومتن.

1- مدرج الإسناد: ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ يجمعهم على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يُبين الاختلاف.

- مثال القسم الأول: ما رواه الترمذي من حديث ابن مسعود (قال: قلت: يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تزاني حيلة جارك. فإن الأعمش ومنصور بن المعتمر روي هذا الحديث عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود؛ ورواه واصل الأسدي عن شقيق عن ابن مسعود، وأسقط عمرو من بينهما. فلما رواه الثوري عنهم أدرج سند واصل في سند الأعمش ومنصور، فلم يبين الاختلاف حيث قال: روى الأعمش ومنصور بن المعتمر وواصل الأسدي عن شقيق عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود... وساق الحديث.

- القسم الثاني: أن يكون المتن عند راوٍ بإسناد إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه عنه راوٍ تاماً بالإسناد الأول، ولا يذكر إسناد هذا الطرف.

- مثال القسم الثاني: ما رواه أبو داود والنسائي من حديث وائل بن حجر قال: صليت خلف أصحاب النبي (فكانوا إذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنهم أذنان خيل شهب، ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأيت الناس عليهم جل الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب.

فإن الحديث من أوله إلى قوله (ثم جئتهم) من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، ومن قوله: ثم جئتهم إلى آخره ليس بهذا الإسناد بل رواه عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل كما بين ذلك المحققون من علماء الحديث.

- القسم الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويها راوٍ عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين، أو يروي أحدهما بإسناد، ويزيد بعضًا من الثاني على الأول.

- مثال القسم الثالث: حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس عن النبي (قال:) لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تنافسوا (؛ فقله:) ولا تنافسوا (من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي (؛ إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تحسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا (، فأدرج ابن أبي مريم في الأول، وصيرها في سيد واحد، وهو غلط منه والحديثان رواهما رواة الموطأ، وكذلك في الصحيحين عن مالك.

2- مدرج المتن: هو أن يزيد الراوي في الحديث ما ليس منه بدون تمييز بين الزيادة والحديث، فيتوهم من يروي عنه أنها من الحديث وليست منه.

- أقسام مدرج المتن: ينقسم مدرج المتن إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: ما أدرج في أول الحديث.

- مثال القسم الأول: ما روى شبابة بن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله (؛) أسبغوا الوضوء، وويل للأعقاب من النار).

فقله:) أسبغوا الوضوء (من قول أبي هريرة، أدرج في أوله، ويدل على الإدراج ما رواه البخاري عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم " قال:) ويل للأعقاب من النار؛) وقد رواه بعضهم مقتصرًا على المرفوع.

- القسم الثاني: ما أدرج في وسط الحديث:

- مثال القسم الثاني: ما رواه الدارقطني في "السنن" من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بُسْرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله (يقول:) من مس ذكره أو أنثيته أو رُفَعَتْه فليتوضأ؛) قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد عن هشام، ووههم في ذكر الأنثيين والرفعين، وأدرجه كذلك في حديث بسرة، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة.

- القسم الثالث: ما أدرج في آخر الحديث:

- مثال القسم الثالث: حديث أبي هريرة مرفوعاً:) للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك (؛ فقله:) والذي نفسي بيده... إلخ (من كلام أبي هريرة (، لأنه يستحيل أن يصدر ذلك من النبي (لأنه لا يمكن أن يتمنى الرق ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يترها.

- يعرف الإدراج في المتن بأمور:

1- ورود رواية مجردة عن ذلك القدر المدرج.

2- التنصيص على الإدراج من الراوي المُدرِّج أو من بعض الأئمة.

3- استحالة ضرور مثل ذلك عن النبي (كما في مثال القسم الثالث.

- حكم الإدراج: لا يجوز تعمد شيء من الإدراج، وتعمره حرام بإجماع أهل الفقه والحديث. قال السمعاني: مَنْ تعمد الإدراج فهو ساقط

العدالة وممن يُخَرِّف الكلم عن مواضعه، وهو يلحق بالكذابين.

- قال الناطق - رحمه الله :-

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِي

مُدَبَّحٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَحِ

- معنى البيت: (وما) أي والحديث الذي (روى كل قرين عن أخيه) أي:

قرينه المساوي له في السند أي: الأخذ عن الشيوخ في السن أيضاً

كما هو الكثير، وخبر ما قوله (مدبج) سواء كان ذلك من الصحابة،

كرواية كل من عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما عن الآخر، أو

من التابعين كرواية كل من الزهري وعمر بن عبدالعزيز عن الآخر،

أو من غيرهما كرواية كل من مالك والليث عن الآخر. أما في اللغة:

فهو مأخوذ من ديباجتي الوجه أي جانبه، سمي بذلك لتساوي

القرنين. وخرج بالكلية في قوله: كل قرين: ما إذا انفرد أحد

القرنين بالرواية عن الآخر وهو المسمى برواية الأقران، كرواية

زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، فالمدبج

أخص من رواية الأقران إذ كل مدبج رواية أقران ولا عكس. وخرج

بالقرين: ما إذا روى عن رونه سناً أو رتبة، ويسمى رواية أكابر عن

أصاغر كرواية الزهري عن مالك. (فاعرفه) أي: اعلمه علماً (حقاً

وانتخه) أي: افتخر بمعرفته فإنه مهم لإفادته الأمن من ظن الزيادة

في السند.

وحكمه: قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

- المدبج: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

- القرينان: هما المتقاربان في السن والأخذ عن المشايخ.

- مثاله:

أ- في الصحابة: عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر.

ب- في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبدالعزيز ورواية عمر

عن الزهري.

ج- في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي عن

مالك.

د- في أتباع الأتباع: رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني

ورواية علي عن أحمد.

- فائدة المدبج: ينبغي أن يعتنى بمعرفة هذا النوع، فإن لمعرفته

فائدة عظيمة منها: ألا يتوهم الناظر في الحديث من هذا النوع (أي:

المدبج) أن ذكر أحد المتقارنين قد وقع في السند خطأ من أحد

الرواة، ومنها أن لا يفهم أن (عن) التي تذكر أحياناً بين الراوي

والمروي عنه قد ذكرت خطأ وأن صوابها واو العطف التي تدل على

أنهما اشتركا في كون كل منهما قد حَدَّثَ مَنْ ذَكَرَ في الإسناد

قبلهما.

- رواية الأقران: هو أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر

عنه.

- مثاله: رواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، ولا يعلم لزهير

رواية عن زائدة بن قدامة.

- فائدة: قال العراقي: (أول من سمى هذا النوع بـ"المدبج"

الدراقطني فيما أعلم .)

- حكم المديح: قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

- قال الناطم - رحمه الله -:

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًا مُتَّفِقٌ
وَصِدَّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ

- معنى البيت: (متفق) يعني الحديث الذي اتفقت في سنده أسماء الرواة (لفظاً وخطاً) أي: في اللفظ والخط (متفق) عندهم، وأما في الأشخاص والمسميات فبينهما افتراق واختلاف، وهذا معنى قوله (وصده) أي: ومثل المتفق (فيما) أي: في الاتفاق الذي (ذكرنا)ه في اللفظ والخط دون المسمى والشخص هو (المفتروق) أي المسمى بذلك لافتراق الأسماء بافتراق المسميات. والمراد أن القسم الذي يُسمى بالمتفق والمفتروق هو ما اتفق في الخط واللفظ دون المسمى، فهو من قبيل المشترك اللفظي، فهو متفق من حيث اللفظ والخط، مفترق من حيث الأشخاص، والاعتبار باتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل وله أقسام مبسوسة في المبسوطات. ومثاله: حماد، لا تدري أهو ابن زيد أو ابن سلمة، كذلك عبدالله إذا أطلق: قال سلمة بن سليمان: إذا قيل: "عبدالله" بمكة فهو ابن الزبير، وبالمدينة فابن عمر، وبالكوفة فابن مسعود، وبالبصرة فابن عباس، وبخراسان فابن المبارك. ومن فوائده: الاحتراز عن أن يُظنَّ الشخصان شخصاً واحداً، وعن أن يُظنَّ الثقة ضعيفاً والضعيف ثقةً.

- تعريف المتفق والمفتروق: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطاً ولفظاً وتختلف أشخاصهم.

- سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أم أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة.

- أقسام المتفق والمفتروق:

1- المفتروق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم: مثاله: الخليل بن أحمد ستة هم: النحوي البصري، وأبو بشر المزني، والخليل بن أحمد البصري، وأبو سعيد السخري القاضي، وأبو سعيد البستي القاضي، والخليل بن إسماعيل بن أحمد القاضي.

2- المفتروق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك: مثاله: أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة وهم: القطيعي البغدادي أبو بكر، والسقطي البصري، ودينوري، وطرسوسي.

3- ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً: مثاله: أبو عمران الجوني اثنان: عبدالملك بن حبيب، موسى بن سهل.

4- ما اتفق من ذلك في الاسم وكنية الأب: مثاله: صالح بن أبي صالح خمسة وهم: مولى التوأمة بنت أمية بن خلف، وأبو صالح السمان ذكوان، وصالح بن أبي صالح السدوسي، وصالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حريث، صالح بن أبي صالح الأسدي.

5- المفتروق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم: مثاله: محمد بن عبدالله الأنصاري أربعة وهم: الأنصاري المشهور القاضي أبو عبدالله، وأبو سلمة، ومحمد بن عبدالله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري، ومحمد بن عبدالله بن زيد بن

عبدربه الأنصاري-

6- ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة، وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك: مثاله: عبدالله إذا أطلق لا تدري مَنْ هو؛ قال سلمة بن سليمان: إذا قيل: بمكة (عبدالله) فهو ابن الزبير، وإذا قيل بالمدينة (عبدالله) فهو ابن عمر، وإذا قيل بالكوفة (عبدالله) فهو ابن مسعود، وإذا قيل بالبصرة (عبدالله) فهو ابن عباس، وإذا قيل بخراسان (عبدالله) فهو ابن المبارك.

7- المشترك في النسبة خاصة: مثاله: الأُملي اثنان: أمل طبرستان، وأمل جيحون؛ ومن ذلك الحنفي والحنفي، فالأول نسبة إلى بني حنيفة، والثاني نسبة إلى مذهب أبي حنيفة.

- أهمية المتفق والمفترق وفائده: معرفة هذا النوع مهم جداً، فقد زلق بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء ومن فوائده:

1- عدم ظن المشتركين في الاسم واحداً، مع أنهم جماعة.

2- التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فيُضَعَّفُ ما هو صحيح أو بالعكس.

- قال الناطم - رحمه الله -:

مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطُ
وَصِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاحْشَ الْغَلَطُ

- معنى البيت: (مؤتلف) مأخوذ من الائتلاف وهو الاتفاق، ويُعرف بأنه (متفق) أي: حديث اتفق في سنده اسم الراوي ونحوه مع غيره في (الخط فقط) دون اللفظ فإنه فيه مختلف، وقوله (وضده) أي: مثل المؤتلف وهو المختلف في اللفظ (مختلف) أي: مسمى بذلك، ومراده أنَّ الحديث الذي يكون كذلك يُسمَّى بالمؤتلف والمختلف، فهو قسم واحد.

وفائده الاحتراز عن الوقوع في التصحيف الذي هو الخطأ في الحروف بالنقط، فإذا علمت ذلك (فاخش) واحذر (الغلط) أي: الوقوع فيه فإنه مهم.

- تنبيه: هذا غير النوع المسمى بمختلف الحديث، وهو أن يكون في الحديثين تناقضاً ظاهراً فيجمع بينهما.

- تعريف المؤتلف والمختلف: هو أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطأً وتختلف لفظاً، سواء أكان مرجع الاختلاف في اللفظ: النَّقْطُ أم الشَّكْلُ.

- مثال المؤتلف والمختلف: سَلَامٌ وَسَلَامٌ؛ عُمَارَةٌ وَعِمَارَةٌ؛ حِرَامٌ وَحَرَامٌ؛ عَبَّاسٌ وَعَبَّاسٌ؛ عَنَامٌ وَعَنَامٌ؛ بَشَارٌ وَبَشَارٌ؛ بَشْرٌ وَبُشْرٌ؛ بَشِيرٌ وَبَشِيرٌ.

- فائدة المؤتلف والمختلف: تمكُّن في تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه.

- قال الناطم - رحمه الله -:

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ عَدَا
تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

- معنى البيت: (و) الحديث (المنكر) أي: تعريفه: الحديث (الفرد) أي: الذي انفرد (به) أي: بروايته (راوٍ) موصوف بكونه (غدا) أي: صار

(تعديله) أي: توثيق غيره إياه توثيقاً (لا يحمل) أي: لا يحتمل (التفردا) يعني لا يبلغ في العدالة والضبط مبلغ مَنْ يُقبل تفرد، بل هو قاصر عن ذلك. مثاله: حديث أبي زكير عند النسائي وابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: (كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق)؛ فإن أبا زكير لم يبلغ مرتبة مَنْ يُغْتَفَر تفرد، ويُقابل المنكر المعروف: وهو ما خالف فيه الراجح من هو ضعيف؛ واعلم أن الذي ينبغي اعتماده أن المنكر والشاذ يشتركان في مسمى المخالفة ويفترقان في أن المنكر رواية ضعيف، والشاذ رواية ثقة أو صدوق.

- ذهب الناظم رحمه الله في تعريف المنكر إلى أنه: الحديث الذي ينفرد بروايته مَنْ فَحُشَّ غلطه، أو كثرت غفلته، أو تبين فسقه بغير الكذب، وهذا على رأي مَنْ لم يشترط في المنكر مخالفة رواية المقبول. لكن المعتمد في تعريفه لدى غالب المحدثين، لا سيما المتأخرين منهم، أنه: ما رواه الضعيف مخالفاً للمقبول.

- قال الإمام السيوطي في (ألفية السيوطي في علم الحديث): المنكر الذي روى غير الثقة مخالفاً في نُحْبَةٍ قد حَقَّقَهُ

- مثال المنكر: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيْب بن حَبِيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبي إسحاق عن العيزار بن حُرَيْث عن ابن عباس عن النبي (قال:) من أقام الصلاة وأتى الزكاة، وحج البيت وصام وقرأ الضيف دخل الجنة؛ فهذا الحديث حكم عليه أبو حاتم بأنه منكر؛ لأن غير حُبَيْب من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً عليه، وهو المعروف.

- الفرق بين المنكر والشاذ: المنكر مباين للشاذ، إذ المنكر هو الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية المقبول، أما الشاذ، فهو الذي يرويه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه عدداً أو توثيقاً. فإن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ رواية المقبول والمنكر رواية ضعيف.

- قال الناظم - رحمه الله -:

مَثْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ
وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ

- معنى البيت: (متروكه) أي: تعريف الحديث المتروك (ما) أي: حديث (واحد به انفرد) أي: انفرد واحد برواية الحديث عن غيره فلم يروه إلا هو (و) الحال أنهم قد (أجمعوا) أي: المحدثون (لضعفه) أي: على ضعف راويه لاثتهامه بالكذب أو لكونه عرف بالكذب في غير الحديث فلا يؤمن أن لا يكذب في الحديث، أو لتهمته بالفسق أو لغفلته أو لكثرة الوهم (فهو) أي: المتروك: حكمه (كرد) أي: مثل المردود، أي: الموضوع في كونه من أنواع الضعيف وإن كان أخف منه كما تُشعر به كاف التشبيه.

- تعريف المتروك: هو الحديث الذي يتفرد بروايته راو ضعيف جداً؛ سبب ضعفه كونه متهماً بالكذب في الحديث، أو كثير الغلط، أو شديد الغفلة.

- أسباب اتهام الراوي بالكذب: بأن يكون حديثه مخالفاً للقواعد المعلومة، غير مروي إلا من جهته، أو يكون كذبه في كلام الناس خاصة ويُعرف به.

- مثال المتروك: حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي السبعي عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالاً: (كان النبي (يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق)؛ قال النسائي والدارقطني وغيرهما في عمرو بن شمر: "متروك الحديث".

- قال الناطم - رحمه الله - :
وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ

- معنى البيت: (والكذب) أي: والحديث المكذوب به على النبي ((المختلق) أي: المفترى عليه عمداً، وقوله (المصنوع على النبي) (بمعنى ما قبله للتأكيد، وقوله (فذلك) أي: المكذوب عليه ((الموضوع)، وقيد الكذب على النبي (نظراً للغالب، وإلا فذلك الكذب على غيره كالصحابي والتابعي، ويعرف الوضع بأمور: منها إقراره قائله، ركة ألفاظه إذ ألفاظ النبوة له رَوْنٌ ونور وبلاغة، وسبب الوضع: إما عدم الدين

كالزنادقة، أو انتصار لمذهب أو اتباع لهوى بعض الرؤساء، أو احتساباً للأجر - على زعمه - كما روي أنه قيل لأبي عصمة الملقب بالجامع - أي: لكل شيء إلا الصدق - مِنْ أَيْنَ لَكَ عَنْ عَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ سُورَةُ سُورَةٍ، وَلَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِ عَكْرَمَةَ هَذَا ؟ فَقَالَ: رَأَيْتَ النَّاسَ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْقُرْآنِ وَاشْتَغَلُوا بِفَقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمِغَازِي ابْنِ إِسْحَاقَ فَوَضَعْتُهَا حِسْبَةً.

- وحكمه أنه تحرم روايته والعمل به مطلقاً، إلا إذا روي مقروناً بالبيان كأن يقول عند روايته: هذا باطل - مثلاً - ليتحفظ من شره - فتجوز روايته.

- تعريف الموضوع: هو الكلام الذي اختلقه واقتراه واحد من الناس ونسبه إلى رسول الله .

- علامات الوضع: يعرف الوضع بوجود علامات في السند أو في المتن:

أ - علامات الوضع في السند:

- 1- أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب ولا يرويه ثقة غيره.
- 2- أن يعترف واضعه بالوضع كحديث فضائل القرآن، اعترف بوضعه ميسرة.

3- ما يتنزل منزلة إقراره، أو بإقراره حالاً. قال الحافظ العراقي: (هو كأن يحدث بحديث عن شيخ، ثم يُسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده، يتنزل منزلة إقراره بالوضع، لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عند ذلك الشيخ، ولا يعرف إلا برواية هذا الذي حدّث به).

4- وجود قرينة في الراوي تقوم مقام الوضع: مِنْ أمثلة ذلك ما أسنده الحاكم عن يوسف بن عمر التميمي قال كنت عند سعد بن طريف، فجاء ابنه من الكتاب يبكي فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأخزيتهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: (معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين.) (ومثل ذلك حديث:)الهريسة تشد الظهر(فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي كان يبيع الهريسة.

ب - علامات الوضع في المتن:

1- ركاكة اللفظ: بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا للفظ ركيك، لا يصدر عن فصيح ولا بليغ، فكيف بسيد الفصحاء والبلغاء (، ومحل هذا إن وقع التصريح بأنه لفظ النبي (ولم يروه بالمعنى.

2- فساد المعنى: مثل حديث أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلت عند المقام ركعتين.

3- مخالفته لصريح القرآن بحيث لا يقبل التأويل. مثل: (ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء) فإنه مخالف لقوله تعالى: {ولا تزر وازرة وزر أخرى}.

4- مخالفته لصريح السنة المتواترة: مثل: (إذا حدثم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أم لم أحدث) فإنه مخالف للحديث المتواتر) من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

5- أن يكون مخالفاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة: مثل: (من ولد له مولود، فسماه محمداً كان هو ومولوده في الجنة) فإنه مخالف للمعلوم المقطوع به من أحكام القرآن والسنة، من أن النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب، ومنها أن يكون مخالفاً للإجماع أو يكون موافقاً لمذهب الراوي، أو أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدعاوى على نقله ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، ومنها اشتغال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، والمبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقيقير: مثل: (من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً).

- حكم رواية الحديث الموضوع: أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله إلا مع بيان وصفه، لحديث مسلم) من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين (والجمهور على أن تعمد الكذب على رسول الله (كبيرة، وبالعالم أبو محمد الجويني (والد إمام الحرمين) بقوله إنها كفر.

- قال الناطم - رحمه الله :-

وَقَدْ أَتَيْتُ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَيْتُ
سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي
أَبْيَانُهَا ثُمَّ بِخَيْرِ خُيِّمَتْ

- معنى البيتين: (وقد أتيت أي: المنظومة كائنة (كالجواهر المكنون) أي: المستور في صدقه لنفاستها (سميتها منظومة البيقوني) قيل اسمه عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي؛ وقوله (فوق)

عقد (الثلاثين بأربع أتت أبيائها) أي: المنظومة (ثم) بعد تمام المقصود (بخير ختمت).
تم شرح المنظومة
بحمد الله
كتبه : أبو الحارث محمد بن إبراهيم خراج السلفي الجزائري
الصف والإخراج: مركز الحضرمي
اليمن - صعدة - دماج
)

تقديم الشيخ المحدث يحيى بن علي الحجوري حفظه الله...1
مقدمات في علم الحديث...2
متن المنظومة البيقونية...4
الصحيح...5
الحسن...12
الضعيف...12
المرفوع والمقطوع...13
المسند...15
المتصل...15
المسلسل...16
العزیز والمشهور...17
المعنع والمبهم...18
العالي والنازل...20
الموقوف...21
المرسل والغريب...22
المنقطع...23
المعضل والمدلس...25
الشاذ والمقلوب...29
الفرد...31
المعلل...32
المضطرب...33
المدرج...34
المدبَّح...36
المتفق والمفترق...37
المؤتلف والمختلف...39
المنكر...39
المتروك...40
الموضوع...40

(1) هكذا أخرجه البخاري, باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله
"... بدون قوله " (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى
الله ورسوله).

(1) قال الشيخ يحيى بن علي الحجوري - حفظه الله تعالى - تعليقاً
على هذا الكلام: على أن هذا هو الأشهر أن السند إذا ضعف ضعف
ذلك المتن وإذا صح صح ذلك المتن.

(1) قال الشيخ يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعليقاً على هذا الكلام: الثلاثة ليس من صنف العزيز بل من صنف المشهور.

??

??

??

??

42

المنظومة البيقونية وشرحها

41

المنظومة البيقونية وشرحها